جامعة قاصدي مرباح – ورقلة– الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في الميدان :علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية
فرع علوم مالية و محاسبية ، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة

بعنوان

تقييم الممارسات الجبائية في البنوك التجارية الجزائرية

دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط – بنك CNEP– وكالة ورقلة الفترة من 2012 إلى 2015

من إعداد الطالب : بايزيد محمد أسامة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:13–05–2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- د/خمقاني بدر الزمان (أستاذ – جامعة قاصدي مرباح)رئيسا
- د / بعليش نور الدين (أستاذ –جامعة قاصدي مرباح)مشرفا و مقرر
- أ.د/ زرقون محمد (أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

إهداء

أشكر المولى العلي القدير الذي أنار لنا درب العلم وأعاننا على ما فيه الخير ومنحنا القدرة على التفكير والتفاني في إنجاز هذا العمل وقدرنا على إتمامه فألف حمد وشكر يا رب.

يسرني أن أهدي خالص جهدي :

❖ إلى رمز الحنان وملاك الروح ومنبع العطاء والصبر، إلى التي علمتني حب العلم ومعنى الإحترام وأتمنى من الله أن يطيل في عمرها و يمدها بالصحة والعافية ألا وهي أمي الغالية.

❖ إلى من يعجز اللسان ويحفى القلم عن وصف فضله وجميله، للذي أنبتني نباتا حسنا وكان لي بمثابة السراج المنير، إلى الذي دفعني إلى معترك الحياة بثقة وإعتزاز إلى أبي العزيز أطال الله ي عمره.

❖ إلى كافة أفراد عائلتي من إخوتي وأخواتي صغيرا وكبيرا.

❖ و إلى كل أصدقائي اللذين لا أستطيع أن أصفهم إلا بالكنز العظيم الذي أمتلكه وأدعو الله أن يديم المحبة والألفة كما أدعو الله أن لا أفقدهم.

شكر و عرفان

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا ي إنجاز هذا العمل

الشكر الجزيل لمن قدم العون بأسلوب أو بآخر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد وأخص بالذكر:

- الأستاذ المشرف: **بعيليش نور الدين** الذي لم يبخل علينا بالمعلومات والنصائح والتوجيهات.
- إطارات الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط وكالة ورقلة :لسخائهم في تقديم المعلومات والوثائق.
- محافظ الحسابات :**بن زاهي كمال** الذي لم يبخل علينا بالمعلومات.

شكرا لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل.

الملخص

تعمل المؤسسة الاقتصادية إلى تعزيز مكانتها السوقية وتحقق الأهداف المسطرة وأهمها تحقق الربح ولا يأتي هذا إلا بتقلصٌ المخاطر المتعددة التي تعترضها وأهمها المخاطر الجبائية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكانة التسيير الجبائي داخل المؤسسة ومدى الاعتماد عليه كأحد فروع التسيير الحديثة ، وهذا لكون التسيير الجبائي إحدى الأدوات الفعالة التي يستعملها المسير لتقليصٌ العبء الجبائي إلى حده الأدنى وذلك باستغلال المزايا التي يقرها المشرع و كذا الخيارات التي طٌرحها ، وتفادي العقوبات الجبائية باحترام قواعد القانون الجبائي.

ومن خلال دراستنا لعينة من المؤسسة توصلنا إلى انه لا يوٌجد اهتمام بالتسير الجبائي وهذا راجع لعدم وجود مصلحة مكلفة وعدم وجود دورات تكوٌنية في مجالاتهم

وعليه تتمكن المؤسسة من تقلصٌ العبء الجبائي دون الإخلال بالقواعد القانونية .

الكلمات المفتاحية : مخاطرة الجبائية ، تسيير الجبائي . وظيفة جبائية

Résumé:

L’entreprise économique renforce sa position sur le marché et atteint les objectifs les plus importants et les plus rentables, ce qui ne fait que réduire les risques multiples qui sont rencontrés et dont le plus important est le risque fiscales.

cette étude est de mettre en évidence le gestion fiscale au l'entreprise et la mesure dans laquelle il est une branche moderne de l'opération, car il est l'un des outils efficaces utilisés par la marche minimum. le fardeau de la fiscalité en exploitant les avantages du législateur ainsi que les options qu'il offre, et en évitant les punitions punitives du respect des règles du droit.

Grâce à notre étude d'un échantillon de l'institution, nous avons constaté qu'il n'y avait aucun intérêt dans les questions fiscales et cela est dû à l'absence d'un intérêt coûteux et l'absence de cours dans leurs domaines

Ainsi, l'institution est en mesure de réduire la charge de taxation sans perturber les règles de droit.

Mots-clés: risque fiscal, la gestion fiscale.fonction fiscale

قائمة المحتويات

الإهداء	II
الشكر	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول والأشكال	VI
المقدمة	ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية	
المبحث الأول: مضمون التسيير الجبائي	03
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	12
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول : طريقة والأدوات المستخدمة	20
المبحث الثاني : ادارة و تقييم العمليات الجبائية للبنك	21
المبحث الثالث : عرض و تحليل النتائج	42
الخاتمة	47
المراجع	49
الملاحق	52
الفهرس	**58**

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لبنك –CNEP–	21
2	تطور رقم الأعمال لبنك–CNEP–	23
3	تطور رقم النتيجة لبنك–CNEP–	23
4	تطور راس مال لبنك–CNEP–	24
5	تطور تكاليف الاستغلال	24
6	التصريح شهريG50 ل IRG/S	25
7	تطور قيمة الرسم على النشاط المهني و القيمة المضافة خلال الفترة من 2012 الى 2015	35
8	تطور قيمة الضريبة على ارباح الشركات خلال الفترة من 2012 الى2015	36
9	تطور قيمة الضرائب الاخرى خلال الفترة من 2012 الى 2015	36

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الوضعية المالية لبنك –CNEP –	22
2	جدول حسابات النتائج –CNEP –	33
3	الوضعية الجبائية لبنك –CNEP–	34
4	التقييم الجبائي المتعلق بكفاءات ومؤهلات الشخص المكلف بتسيير الجباية	37
5	التقييم الجبائي المتعلق بالمعارف فيما يخص الرقابة الجبائية	38
6	التقييم الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخصTYA	38
7	التقييم الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي صنف رواتب وأجور	39
8	التقييم الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخصIBS	39
9	التقييم الجبائي المتعلق بنظام المعلومات في المجال الجبائي	41
10	التقييم الجبائي المتعلق بالإجراءات والتنظيم الجبائي	42

قائمة الملاحق

رقم	العنوان	الصفحة
1	سلسلة G50	53
2	جدول حسابات النتائج	54
3	ميزانية البنك CNEP 2015	55
4	جدول تطور رأس المال من 2013 الى 2015	57

قائمة الاختصارات و الرموز

الإختصار /الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
CNEP	Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance–Banque	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط– بنك
BNA	Banque Nationale D'Algérie	بنك الوطني الجزائري
TVA	TAXE SUR VALEUR AJOUTEE	الرسم على القيمة المضافة
TAP	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE	الرسم على النشاط المهني
IBS	IMPOT SUR LE BENEFICE DES SOCIETES	الضريبة على أرباح الشركات
IRG/S	IMPOT SUR LE REVENUE GLOBALE SALAIR	الضريبة على الدخل الإجمالي صنف مرتبات وأجور
DGE	DIRECTION DES GRANDES ENTREPRISES	مديرية كبريات المؤسسات

المقدمة العامة

طرح الاشكالية:

حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من بلوغ أهدافها عليها أن تحسن استغلال مواردها المتاحة أفضل استغلال ، وان تعمل على التحكم في مختلف تكاليفها و إيجاد السبل لتدنيتها، و منها التكاليف الجبائية التي يجب على المؤسسة تسييرها ، كما آن الجباية كتكلفة تتحملها المؤسسة ،تتميز بالتعدد و عدم الاستقرار في نصوصها الآمر الذي يولد المزيد من المخاطر ،نظرا لتواجدها الدائم في حياة المؤسسة مرة من خلال الالتزامات القانونية التي تقع على عاتقها و مرة أخرى بالتأثير على قراراتها.

وبالتالي يعتبر العامل الجبائي إلتزام من منظور المؤسسة يجب عليها مسايرته والتوافق معه ولا يمكنها تحقيق ذلك إلا من خلال ما أصطلح على تسميته بالتسيير الجبائي، والذي يوفر إمكانية المؤسسة ي التعامل مع الجباية وتسييرها خدمة لأهدافها ، وان استغلال الجباية للوقاية من خلال إدراجها ضمن وظيفة التسيير للمؤسسة أي على التسيير الجبائي أن يدعم أنشطة أعمال المؤسسة، لأن أهميته اكمن في تعزيز القدرات المالية للمؤسسة من خلال تدنية المخاطر المرابطة بالجباية الناتجة عن سوء التعامل معها و التي قد تكلف المؤسسة غرامات إضافية لأنها تكلفة لا يقابلها إيراد هذا من ناحية ، وكذلك الوقت المستهلك في تسيير هذا الخطر من ناحية أخرى.

تعتبر البنوك من المؤسسات الخاضعة للضريبة و ضمن هذا الإطار يتم طرح مفهوم التسيير الجبائي في هذا القطاع الآمر الذي يجسد إمكانية التعامل مع الجباية و تسييرها لخدمة أهدافها و جعل البنك في وضعية ان الجباية ليست تكلفة فقط بل لها اثر يجب تسييره و إدراجه في السياسة العامة أو الإستراتجية العامة للبنك و في هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية:

I. طرح الإشكالية:

تتبلور معالم الإشكالية الأساسية لهذا البحث على النحو التالي : "**ما هو واقع التسيير الجبائي في البنوك التجارية الجزائرية ؟** "

و لنتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث ارتأينا إلى تقسيم التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية يكمن صياغتها كما يلي :

1- هل للمؤهلات والمعارف التي يملكها المسير أثر في انتظام الالتزامات الجبائية ؟
2- هل يمكن أن يلعب نظام المعلومات دور ي التحكم في المخاطر الجبائية ؟
3- هل وجود إجراءات داخلية على مستوى البنك خاصة بالجباية يساهم في الانتظام الجبائي؟

II. فرضيات البحث

قصد دراسة و تحليل هذا الموضوع و محاولة الإجابة على إشكاليته سنعتمد على الفرضيات الأساسية الآتية :

1. تساهم المؤهلات والمعارف التي يملكها المسير في انتظام الالتزامات الجبائية ؛
2. يدعم نظام المعلومات التحكم في المخاطر الجبائية؛
3. وجود إجراءات جبائية داخلية على مستوى البنك تساهم في الانتظام الجبائي ؛

III. أهمية الموضوع :

تتجلى أهمية الموضوع من خلال 03 عوامل هي :

- العامل الأول هو كون ان التسيير الجبائي من الاهتمامات الحديثة لدى الباحثين في المجال الجبائي ،إلا أن أسسها لا تحظى بالقدر الكافي في القطاع البنكي في الجزائر ،و ذلك بسبب نظرة التسيير الضيقة له و عدم توفرها على هيكلة مؤسساتية مناسبة .
- العامل الثاني هو أن التسيير الجبائي أصبحت تواكب كل التطورات في علم التسيير ، ويحاول كيفية تعظيم الاستفادة و التعامل معها ؛
- العامل الثالث: توعية المؤسسات البنكية الجزائرية بأهمية تسيير الضريبة في جميع جوانبها و مدى انعكاسها في تدعيم المركز المالي للبنك .

IV. تحديد إطار الدراسة:

يتعلق البحث بالواقع الجزائري ،حيث يعالج مشكل البحث واقع تسيير العمليات الجبائية في القطاع البنكي بالجزائر و الاستفادة من مزايا هذا التسيير ، فإضافة إلى دراسة نظرية تدعيما للبحث ، وفي هذا الإطار سيتم الاعتماد في الدراسة التطبيقية على دراسة حالة عن واقع التعامل مع الأثر الجبائي في البنوك الجزائرية ومدى استفادتها من مزاياها، ثم القيام بدراسة حالة لقياس واقع تسيير العمليات الجبائية في القطاع البنكي و مدى التحلي بالمسؤولية و احترام التشريعات الجبائية و اثر ذلك على أدائها .

V. أهداف الدراسة :

بالإضافة إلى الإجابة عن التساؤل الأساسي في إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات المتبناة فان هذه الدراسة تهدف إلى :

- التعرف على مدى قيام القطاع البنكي موضوع الدراسة بتسيير جبائي؛
- تقديم إضافة علمية عن تسيير العمليات الجبائية في البنوك الجزائرية بما يتوافق مع أهدافها؛
- التعرف على مدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه العامل الجبائي على أداء البنوك؛
- تقديم التوصيات اللازمة التي يمكن أن تساعد البنوك الجزائرية و الاستفادة من مزايا تسيير الضريبة.

VI. منهجية البحث:

بهدف الاستجابة لمتطلبات الدراسة سيتم الاستعانة بالمناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية و المالية حسب الحاجة ،بحيث سنعتمد على "المنهج الوصفي" عند عرض المفاهيم المتعلقة بالموضوع

كما نشير إلى انه سيتم محاولة إسقاط الجزء النظري من دراستنا هذه على الفصل التطبيقي، معتمدين في ذلك على منهج دراسة حالة و "منهج البحث التفسيري" الذي يحاول تفسير وجود ظاهرة معينة في البحث.

VII. مساهمة البحث:

مساهمة هدا الموضوع تتمثل في :

- توضيح الأساس النظري لمفهوم التسيير الجبائي .
- إبراز أهمية تسيير العمليات الجبائية داخل الهيكل التنظيمي في البنوك ،كونها المسؤولة الأولى عن تسيير المتغير الجبائي .
- توضيح كيفية بناء تسيير جبائي يخدم أهداف البنوك التجارية.
- قياس درجة تأثير التكلفة الجبائية على أداء البنوك الجزائرية .

VIII.خطة و هيكل البحث :

ستقتضي معالجة موضوع تسيير العمليات الجبائية في القطاع البنكي تقسيمه إلى فصلين تسبقهم مقدمة و تعقبهم خاتمة تتضمن تلخيصا عاما و عرض نتائج و اختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث ، وفي الأخير سنقدم مجموعة من التوصيات التي نعتبرها ضرورية بهدف بعث البحث المتواصل .

في الفصل الأول سنتناول الإطار النظري للدراسة ومن خلال هذا الفصل سيتم الإلمام بالجوانب النظرية و الأسس العلمية للتسيير الجبائي ، و إبراز كافة العمليات الجبائية التي تخضع لها البنوك ضمن التشريعات الجبائية في الجزائر و ضمن هذا الفصل كذلك، سنتطرق إلى الدراسات السابقة للموضوع.

اما في الفصل الثاني سيتم سيتم التطرق لدراسة تطبيقية من خلال مبحثين المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة ،أما المبحث الثاني سنقوم من أما في المبحث الثاني سيتم فيه التطرق لنتائج الدراسة و مناقشتها.

IX. صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسة بخصوص موضوع المقترح؛
- قلة المراجع باللغة العربية في هذا الموضوع؛
- عدم الحصول على الوثائق نظرا لأن جباية المؤسسة على مستوى المديرية العامة بالجزائر.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية و التطبيقية

تمهيد

برزت أهمية التسيير الجبائي كإحدى الوسائل الإدارية المتبعة لتخفيض مبلغ الالتزام الضريبي ، وذلك بإتباع عديد من الإجراءات تساهم في تخفيض العبء الضريبي للمؤسسات ولمعالجة موضوع تشخيص التسييرَ الجبائي تجدر بنا الإشارة إلى الإلمام ومعرفة بعض المفاهيم بحيث ستكون لنا المفتاح للولوج إلى صلب الموضوع ، فمن خلال هذا الفصل التمهيدي الذي ارتأينا أن ينقسم إلى مبحثين ، الأول المخصص بالجانب النظري لجميع نقاط المتعلقة بالتسيير الجبائي أما فيما يخص المبحث الثاني سنستعرض الدراسات السابقة لموضوع الدراسة السابقة حيث جاء تقسيم كما يلي:

المبحث الأول :مضمون التسيير الجبائي

المبحث الثاني :الدراسات السابقة

المبحث الأول : مضمون التسيير الجبائي

مما لاشك فيه أن الضريبة فريضة نقدية يتم دفعها دون الحصول على منفعة مباشرة ولكن منفعتها تنعكس بطريق غير مباشر ، ولكن إذا تمثلت بكونها عبء على دافعها فإنه يسعى جاهداً فى التخلص منها أو محاولة تقليصها ولكن بطريقة مشروعة حتى لا يقع تحت طائلة القانون ويعاقب على عدم الالتزام بدفعها ، وتسعى المؤسسات من التخلص منها بالطريقة المشروعة من خلال التسيير الجبائي .

المطلب الأول : مدخل التسيير الجبائي

الفرع الأول : مفهوم التسيير الجبائي

1. المفاهيم ذات الطبيعة الفرانكفونية

التسيير الجبائي : يعتبر فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار، بحيث يهدف إلى تمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية، وتجنيب المؤسسة التكاليف الجبائية الإضافية من خلال قدرة المسير على إنتقاء أحسن الطرق و الاختيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الإلتزام بقواعد التشريع الجبائي وبالتالي هو وسيلة لترشيد القرار [1].

حسب Collette Christine فإن " تسيير الجباية يعني أن الجباية التي هي بمثابة إلتزام قانوني للمؤسسة، يمكن أن تستخدم لصالح المؤسسة، وأن تصبح متغيرا فعالا في إستراتيجيتها. إذا بدلا من السلبية إتجاه الجباية، يطرح الاستعمال الفعال والذكي لها[2] . "

ويعرفه Parot.Claud.Jean على أنه:" تركيبة من مجموعة من الأفعال والقرارات المأخوذة داخل المؤسسة، من أجل التحكم وتخفيض التكاليف الجبائية، والذي تزيد فعاليته بتجنب التعرض للمخاطر العالية في المؤسسة". وهذا يكون مع إختيار الإمتيازات للمؤسسة وفق المخطط الجبائي مع إحترام الحدود المتعلقة بالإستراتيجية العامة للمؤسسة والقدرات المالية والتقنية لها.[3]

[1] زواق الحواس، مداخلة بعنوان:فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة مسيلة، ماي 2005 ،ص 1.

[2] Christine Collette, Gestion Fiscale des entreprises, Paris, Année1998, P : 22.

[3] J.C.Parot, cite par Y.Elfelah in « la gestion fiscale des entreprises (cas de la Tunisie) », Mémoire de fin études de troisième cycle spécialise en finance publiques, option fiscalité, institue d'économie et douanière et de fiscalité, année 2003, p : 08.

المدرسة الفرانكفونية ترى أن التسيير الجبائي هو آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي، أي تقتصر فقط على التكاليف الضريبية ، وهي تهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تفادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع.

2. المفاهيم ذات الطبيعة الأنجلوسكونية

يعرف M Scholes et. M.Wolfson االتسير الجبائي في المؤسسة على أنه:" يتعلق بالنظر إلى أحسن أداء للمؤسسة، والذي يبحث في تقليل جميع التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية وتكاليف المعاملات ". ومنه التسيير الجبائي لا يتعلق فقط بتقليل التكاليف الجبائية، بل يتعلق كذ لك بتكاليف المعاملات المرتفعة والتحويلات بين الدول. [1]

كما يريان أن التسيير الجبائي يقوم على ثالث مبادئ هي: جميع الأطراف المتعاقدة مثل: حملة الأسهم، إدارة الشركة وجميع الضرائب وجميع التكاليف. وبالتالي يعتبران أنّ الالتسيير الجبائي الأمثل يأخذ بعين الإعتبار الآثار المتعلقة بالعناصر السابقة الذكر.

المدرسة الأنجلوسكونية ترى أن التسيير الجبائي يهتم بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية و الأطراف المتعاقدة مثل :حملة الأسهم ، المدراء التنفيذيين ، المدراء الماليين ، المحللين الماليين ، إدارة الضرائب و المجتمع،.....إلخ ، المعنية بالإفصاح لها عن مبلغ الضريبة (أي أنه لا يتعلق بالإدارة فقط) ، فبالإضافة إلى أن له نظرة عالمية وذلك راجع لطبيعة المؤسسات التي تنشط في مثل هذه البيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التسيير الجبائي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين، وذلك بالحفاظ على قيم سوقية مرتفعة في السوق المالي عن طريق ضمان أقل إخضاع ضريبي، وهذا ما يسمى :المساهمة في خلق القيمة.

3. المفهوم العام

يعتبر التسيير الجبائي أحد فروع التسيير المالي ويقصد به إدراج العامل الجبائي في إتخاذ القرار، وذلك بهدف تمكين المؤسسة من الإستفادة من المزايا التي يطرحها التشريع الجبائي و تقليص الأعباء الضريبية إلى حدها الأدنى وذلك من خلال قدرتها على إستغلال الفرص والمزايا الضريبية التي يمنحها القانون والتحكم فيها، وكذلك البحث عن أحسن الطرق والخيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الإلتزام بقواعد التشريع الجبائي.

[1] M.Scholes et M.Wolfson, cité par R. yaich, in « fiscalité et performance des l'entreprises, rôle de l'expertise comptable », Faculté des Science économique et de gestion, RCF N° :52, 2001, université de SFAX, p : 22.

الفرع الثاني : أسس التسيير الجبائي

إن التسيير الجبائي مؤسس على مبدأ متعارف عليه ومحل إجماع يتمثل في أحقية المكلف بالضريبة في اختيار الوضعية الجبائية الأفضل من خلال مبدأ "حرية التسيير الجبائي".

1- الأساس القانوني: إن القانون رقم 89-01 المؤرخ في 07 فيفري 1989 في المادتين 04 و 05 ينص على "يلتزم المسير بتحسين المردودية الاقتصادية و المالية للملك و ذلك من خلال تسييره بالمستوى المطلوب مع وجوب استخدام الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك". أي الخيارات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع و هذا يدل على مبدأ حرية التسيير الجبائي.

2- الأساس الاقتصادي: إن الأساس الاقتصادي يتمثل في مبدأ حرية تسيير المؤسسة أي تسيير المؤسسة للجباية الخاضعة لها كونها تعيش في محيط شديد المنافسة مما يجعلها تحاول تخفيض التكاليف بتقييم اختياراتها الجبائية وتتحمل عواقبها سواء كانت إيجابية أو سلبية و ليس لإدارة الضرائب الحق في التدخل في طريقة التسيير. [1]

الفرع الثالث : مميزات التسيير الجبائي

يتميز التسيير الجبائي بخاصيتين أساسيتين:

-الأولى وهي استعماله للوسائل المتاحة من طرف التشريع الجبائي.

-الثانية وهي كونه ناتج عن قرار طوعي للمكلف بالضريبة.

1-استعمال الوسائل المشروعة قانونا :يفترض التسيير الجبائي وجود تحليل عقلاني للتشريعات من اجل تحسس و إيجاد مختلف الاختيارات الممنوحة من طرف المشرع ، و بالتالي إيجاد هامش حركة ضمن الإطار القانوني، وعليه فإن من بين مميزات الأساسية للتسيير الجبائي انه ممارسة قانونية بعيدة كل البعد عن الغش و التهرب الضريبيين و اللذان تحاربهما إدارة الضرائب لأنهما ممارسات غير مشروعة تهدف الى تجنب دفع الضريبة، إلا أنها بالمقابل تقر و تعترف بالتسيير الجبائي للمؤسسة.

[1] عياض محمد عادل، **محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2002/2003 ص4،ص6

2-القرار الطوعي للتسيير الجبائي : تتضمن عملية اتخاذ القرارات الاختيار بين بديلين أو أكثر، أي بين عدة طرق ممكنه تقود نحو هدف مرغوب بحيث يجرد انعدام البدائل عملية التسيير من معناها .

إن القرارات التي تنتج عن التسيير الجبائي قرارات تعكس إدارة المؤسسة وليست مفروضة عليها، وعليه لا يمكن الحديث عن التسيير الجبائي إذا لم تكن هناك خيارات وبدائل جبائية يمنحها المشرع للمؤسسة من اجل تسيير عملياتها المختلفة إذ يصبح الأمر في مثل هذه الحالة مجرد تطبيق بسيط للقواعد الاجراءات الضريبية التي يحددها التشريع و التنظيم[1].

الفرع الرابع : أهداف التسير الجبائي

يهدف التسيير الجبائي بشكل عام الى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

1. **التحكم في العبء الضريبي** :تشكل الأعباء الجبائية جزءا من سعر التكلفة لأي منتج، وعليه فإنها تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الرفع من تكاليف الإنتاج، مما يجعل التحكم فيها مهما للغاية.
حيث يتشكل هذا التحكم من ثلاث أشكال نذكرها فيما يلي:
- العمل على تخفيض الضريبة؛
-تأجيل دفع الضريبة من اجل الاستفادة من وفرات مالية تعزز وضعية الخزينة؛
- الرفع من العبء الضريبي من خلال الامتناع عن الاستفادة من امتياز جبائي آني وذلك من اجل تحقيق أهداف تسييري معينة مثال ذلك عدم حساب الاهتلاكات في مستواها الأقصى المسموح به قانونا بهدف توزيع أرباح
2. **تحقيق الأمن الجبائي** : يتحقق الأمن الجبائي عندما تكون المؤسسة في وضعية قانونية تجاه الضريبة، بحيث لا يكون هناك أي تخوف من أي عملية رقابة قد تقوم بها إدارة الضرائب للتأكد من عدم وجود مخالفات أو اخلال بالالتزامات الجبائية.

يشكل تسيير المخطر الجبائي الهدف الأول للتسيير الجبائي، إذ انه من غير المنطقي لن يشغل المسير الجبائي نفسه بالبحث عن التركيبات القانونية المعقدة من اجل التخفيف من العبء الضريبي دون أن يكون بإمكان المؤسسة أن تتعامل بالشكل المطلوب مع جباية العمليات الجارية التي تقوم بها.[2].

[1] -محمد رفيق الطيب" **مدخل للتسيير** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995 ، ج2 ، ص38
[2] -حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسة المالية** ،الدار الجامعية ،القاهرة مصر، 2002 ص390

3. **ضمان الفعالية الجبائية** : يمكن تحقيق هذا الهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحيث تتحقق الفعالية المباشرة من خلال استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز و التفصيلات الجبائية المتاحة لها في الوضع القانوني الذي هي فيه، مما يسمح لها بتحقيق وفرات مالية مباشرة. أما الفعالية الجبائية غير المباشرة فهي تتحقق من خلال تلك الخيارات القانونية المختلفة التي يمكن للمؤسسة اعتمادها، فالتشريعات الجبائية و التجارية تسمح في العديد من الأحيان بهامش من الحركة نتجه تعدد الخيارات أو نتيجة سكوت القانون عن بعض الأمور، لهذا فعلى المؤسسة أن تتمتع بأفق واسع يسمح لها بادراك انه يمكن تحقيق هدف جبائي بواسطة خيارات قانونية لها أثار جبائية تتوافق مع الهدف الجبائي المراد تحقيقه.

4. **خدمة إستراتيجية المؤسسة** : يرتبط نجاح عند تطبيقها بمدى توافر السياسات لكافة أوجه النشاط كالإنتاج ،التسويق، التمويل، الأفراد ، البحوث و التطوير وغيرها من وظائف المؤسسة والتي تساعد على وضع الخيار الاستراتيجي موضع التطبيق، أما العنصر الهام في وضع مختلف هذه السياسات هو مدى فعالية الإدارة في ترجمة إستراتيجية المنظمة الى سياسات متكاملة فيما بينما وقابلة للتنفيذ، كما أن هذه السياسات يجب أن تحدد كيفية تنفيذ الإستراتيجية بكفاءة وفي الوقت المناسب[1].

الفرع الخامس :مبادئ وحدود التسيير الجبائي

1. **مبادئ التسيير الجبائي** : للتسيير الجبائي مبدأين هما:

1.1. **مبدأ حرية التسيير** :وهو أن يكون لدى المسير الجبائي إمكانية الاختيار بين البدائل المتاحة قانونا ، وذلك من خلال :

إدراكه للمزايا الضريبية التي يحققها هذا الإختيار، فالمكلف بالضريبة من خلال تسييره لأعماله من حقه أن يستفيد إلى الحد الأقصى من الإمتيازات التي اسمح له الظروف بالإستفادة منها ، وذلك حسب مهاراته في التعامل مع الجباية.

فمجرد البدءفي تنفيذ هذا القرار التسيري يكتسب القوة القانونية تجاه إدارة الضرائب التي اعمل على إحترام هذا الإجراء إذا كان لا يخالف التشريع المعمول به، أما إذا كانت الخيارات سيئة فلا يمكن تصنيفها على أنها نوع من التحايل الضريبي إلا إذا إستطاعت إدارة الضرائب إثبات سوء نية المكلف.

1.2. **مبدأ عدم التدخل في التسيير** :إن التشريع الضريبي يلزم المؤسسة بالإيفاء بإلتزاماتها الضريبية وفق الشروط المحددة مسبقا، فليس للإدارة الجبائية الحق أن اتدخل ي نمط اسيير المؤسسة أو أن انتقد خياراتها مادامت

[1] حامد عبد المجيد دراز ، مرجع سابق، ص391

المؤسسة افي بإلتزاماتها القانونية ، فمثلا يحق للمسير أن يهتلك معدات الانتاج التي اساهم مباشرة ي الإنتاج حسب الطريقة التي الائمه فيحق له الإختيار بين الإهتلاك الخطي والإهتلاك التنازلي .

فمبدأ عدم التدخل ي اسيير المؤسسة إذن يطبق على إدارة الضرائب التي يجب أن اوجه مراقبتها للدفاع عن مصالح الخزينة العمومية والمتمثلة ي تحصيل الضرائب التي على عاتق المكلفين ي أجالها المحددة وبالطرق والإجراءات المعمول بها[1] .

2. حدود التسيير الجبائي

رغم الحرية التي أقرها المشرع للمؤسسة ي اسيير حياتها إلا أنه يجب أن يتم ي ظل التقيد ببعض الحدود والتي صنف إلى:

2.1الحدود القانونية :أعطى المشرع كامل الحرية للمؤسسة في تسييير حياتها ي ظل إحترام القواعد القانونية الخاصة بها، فعدم إحترام التشريعات الجبائية من طرف المؤسسة يعتبر تعسف قانونيا، فالتعسف ي إستعمال الحق لا يخص التشريعات الجبائية فقط بل يتعداها إلى كامل التشريعات الأخرى.

فيعتبر إستعمال الحق تعسفا في الحالات التالية:

- إذا وقع بصدد الإضرار بالغير؛
- إذا كان يرمي إلى الحصول على فائدة قليلة بالنظر إلى الضرر الناشئ للغير؛
- إذا كان الغرض منه الحصول على فائدة غير مشروعة.
- إذن يكون الفعل اتعسفيا إذا توفر فيه القصد، والفعل غير المشروع.

ومن أبرز مظاهر التعسف التي يجب على المسير تجنبها:

- عدم مطابقة ما يظهر على الوثائق الثبوتية للمؤسسة لواقع العمليات كتخفيض قيم العقود و الصفقات، أو تزيف العقود ، والفواتير والمؤسسات الوهمية؛
- التسيير من خلال عدم التوافق بين الفعل والعقد المقدم للإدارة، والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الأطراف مثل التصريح بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم أنها تمت ي شكل بيع؛
- إستعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي.

2.2 الحدود المالية :ما هو مألوف أن تتخد المؤسسة قرارات اضمن لها تحقيق أهدافها العامة، على سبيل المثال تحديد مكآفات المسيرين ، إعطاء قروض لإحدى الفروع... إلخ ، فهذه القرارات لها آثار مالية وإقتصادية سلبية على المؤسسة عندها يمكن تصنيفها تصرفات غير عادية في التسيير."

[1] ازواق الحواس، **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار الملتقى الدولي**، صنع القرار قي المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر ص14

فالتصرف غير العادي ي التسيير هو ذلك التصرف الذي يكون ضد مصالح المؤسسة والذي لا يقدم أي مقابل مباشر أو غير مباشر، مادي أو غير مادي لمؤسسة هدفها تحقيق الربح، وهو فعل لا يشكل خرقا للإلتزامات الجبائية للمؤسسة وعليه فإن النظر ي هذا التصرف يكون على المستوى الإقتصادي وليس القانوني ، فبالرجوع إلى قرارات التسيير داخل المؤسسة نجدها صحيحية من الناحية القانونية ولكن قد نجد لها أثير إقتصادي أو مالي سلبي على المؤسسة، ومن ناحية الأفعال غير العادية في التسيير نجد:

- تقديم قروض للمسيرين بدون فوائد؛
- تحمل المؤسسة أعباء خاصة للمسير؛
- التنازل عن عقارات للمسيرين بأسعار منخفضة عن الأسعار الحقيقية؛
- التنازل عن حقوق تجاه مؤسسات ليست لها علاقة تجارية دائمة مع المؤسسة والسبب الوحيد لذلك قد يكون وجود نفس الشركاء أو المسيرين في المؤسستين.

نلاحظ أن تحديد التصرف غير العادي ي التسيير يخضع إلى الذاتية في الحكم على طبيعية القرار عادي أو غير عادي ، فما قد اعتبره إدارة الضرائب بأنه تصرف غير عادي قد لا يكون كذلك بالنسبة للمسير، أضف إلى ذلك فإن مفتش الضرائب قد لا يدرك العلاقة النسبية بين القرار المتخذ ومصلحة المؤسسة ولهذه الأسباب حدد المشرع الجبائي الجزائري بشكل واضح الأعباء القابلة للخصم أثناء حساب النتيجة والقيمة القصوى لهذه الأعباء.[1]

المطلب الثاني: العمليات الجبائية في القطاع البنكي

الفرع الأول: الضرائب التي يصرح بها البنك

إن نظام فرض الضريبة على أعمال البنوك والمؤسسات المالية في النظام الجبائي الجزائري بإعتبارها مؤسسة إقتصادية ومالية حسب شكلها القانوني تخضع لقواعد الجباية العادية باعتبارهم مكلفين بالضريبة وأهم الضرائب والرسوم لهذا القطاع كمؤسسات نجد:

1. **IBS الضريبة على أرباح الشركات**

يقوم البنك بدفع أربعة أقساط خلال السنة ، كما تعبر هذه الأقساط كتسبيقات حيث تقوم بتسديدها تلقائيا دون سابق إنذار وهذا خلال 20 يوما الأولى من الأشهر :فيفري /أوت /نوفمبر /من كل سنة ، حيث يتم دفعها لصندوق قابض الضرائب المختلفة المؤهل لتحصيل هذه التسبيقات.

كما أنّ المشرع الجبائي قد حدد أقساط هذه التسبيقات 1 /5 بأي خمس الضريبة المستحقة للسنة الماضية ، أما حالة أما في حالة ما إذا كان مبلغ التسبيقات المدفوع يفوق الضريبة المستحقة، أو أن المؤسسة حققت خسارة

[1] ، حميداو صالح، **دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبانية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر 2010/2011، ص29 .

خلال تلك السنة ، وأثبتت ذلك فعلا ففي هذه الحالة يخصم الفائض المقدم الأداءات اللاحقة أو يتم إرجاع المبلغ لصالح المؤسسة، حسب المادة:364 من قانون الضرائب المباشرة، المعدلة بموجب المادة 15 :من قانون المالية لسنة 1995 .

أما طريقة الاخضاع ومعدلات الضريبة أنظر الى قانون الضرائب المباشرة ورسوم المماثلة.[1]

2. TVA الرسم على القيمة المضافة

حسب المادة 76 :من قانون الرسم على رقم الأعمال فإنه على كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بعمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة أن يسلم أو يرسل قبل اليوم العشرون (20) من كل شهر أو ثلاثي إلى قابض الضرائب المختلفة الذي يوجد بمقره أو إقامته الرئيسية في دائرة اختصاصه كشفا يبن فيه العمليات الخاضعة للضريبة وتسديد الضريبة المستحقة في نفس الوقت حسب هذا الكشف .

غير أنه إذا كان مبلغ الرسوم الذي تستوجب الدفع الفوري أقل من الحقوق في العشرين يوما الأولى التي تلي الثلاثي المدني، كما أن للمكلف بالضريبة في حالة ما لم يقم بأية عملية متعلقة بالرسوم على رقم الأعمال أن يقدم للأعوان المختصين بيانا يحمل عبارة "**لا شيء**." ارجع الى قانون الضرائب المباشرة ورسوم المماثلة [2]

3. TAP الرسم على النشاط المهني .

يتعين على البنك الدفع الشهري لهذا الرسم كما يجب عليه ابراز بوضوح جزء رقم الأعمال الذي يستفيد من التخفيض عند تطبيق الأحكام الخاصة به، كما يجب دعم التصريح بجدول يتضمن كل المعلومات المتعلقة بالزبائن المتعاملين مع المؤسسة.

غير أنه يمكن التسديد ثلاثيا إذا كان رقم الأعمال السنوي يتراوح بين 50.000 دج أو 80.000 دج (الدفعات المستحقة)أو بين 15.000 و 30.000 دج بالنسبة للإيرادات المهنية، ففي هذه الحالة يتم الدفعات المستحقة خلال 20 يوما من الشهر الذي يلي الفصل المدني الذي تحقق خلاله رقم الأعمال أو الإيراد المهني الخام ارجع الى قانون الرسم على رقم الاعمال[3].

4. IRG الضريبة على الدخل الاجمالي.

إن الضريبة على الدخل الإجمالي هي ضريبة شهرية تقتطع من الأجور والتعويضات والمكافآت التي يتحصل عليها المستخدمون ، أ ي ضريبة تقع على عاتق الأجراء و البنك مكلف فقط بجمعها ، حيث يتم دفعها شهريا قبل 20 من الشهر الموالي.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،

3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قانون الرسم على رقم الاعمال.

الفرع الثاني: جباية رؤوس الأموال المنقولة في النظام الجبائي الجزائري[1]

I- إيرادات توظيف رؤوس الأموال ذات الدخل الثابت: يشكل وعاؤها من إيرادات الديون و الودائع الكفالات والحسابات الجارية حيث تعد كمداخيل :

- الديون الرهنية الممتازة منها والعادية· .
- الديون المماثلة بالأسهم والسندات العامة وسندات القرض الأخرى القابلة للتداول· .
- الودائع المالية تحت الطلب أو الأجل محدود مهما كان المودع ومهما كان تخصيص الوديعة· .
- الكفالات نقد· .
- الحسابات الجارية· .
- سندات الصندوق.

وأهم نظم فرض الضريبة في هذا المجال مايلي:·

1-نظام فرض الضريبة بالإقتطاع من المصدر : حيث أن معدل الاقتطاع من المصدر بالنسبة لفوائد الديون والودائع الكفالات هو % 10 ويعتبر الدفع الفعلي للفوائد هو الحدث المنشئ للضريبة.

2-**القرض الضريبي** : حسب ما نصت عليه المادة 106 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أن الإقتطاع من المصدر على مداخيل الديون والإيداعات و الرهون يمنح للمستفيدين منها الحق في قرض ضريبي يساوي مبلغه مبلغ هذا الإقتطاع الذي تم إدراجه في الضريبة على الدخل الصادرة عن طريق الجدول أي تطبيق المادة104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

3-دفع تسبيق لدى المؤسسة المكلفة بمتابعة ملكية السندات والقيم في حالة التوظيفات ذات الفوائد المقتطعة: في هذه الحالة فإنه يتعين على البائع أن يدفع لدى المؤسسة المكلفة بمتابعة ملكية السندات والقيم تسبيقا تقدرب 10 %.

II – إيرادات توظيف رؤوس الأموال ذات الدخل المتغير : تتمثل في ريوع الأسهم أو الحصص الشركة والإيرادات المماثلة لها التي توزعها:

- شركات الأسهم بمفهوم القانون التجاري.
- الشركات ذات المسؤولية المحدودة .
- الشركة المدنية المتخذة شكل شركة أسهم .

1أ. العياشي عجلان **ترشيد الرقابة الجبائية على اقطاع البنوك و المؤسسات المالية** ملتقى دولي ،جامعة سطيف ، 21/20 أكتوبر 2009 ،**ص 30**

- شركات الأشخاص والشركات بالمساهمة التي إختارت الخضوع للنظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال.

1-وعاؤها : المداخيل الموزعة، حيث تعتبر مداخيل موزعة على وجه الخصوص:

- الأرباح أو الإيرادات التي لا تدرج في الاحتياطات أو في رأس المال .
- المبالغ أو القيم الموضوعة تحت تصرف الشركاء أو حاملي الأسهم .
- إيرادات الأموال المستثمرة .
- القروض أو التسبيقات الموضوعة تحت تصرف الشركاء إما مباشرة وإما بواسطة شخص او شركة .
- المكافآت و الامتيازات و التوزيعات غير المعلن عنها.
- المكافآت المدفوعة للشركاء أو المدراء غير المعوضة أو لأداء خدمة أو التي يعد مبلغها مبالغ فيه .
- أتعاب مجلس الإدارة والنسب المئوية من الربح الممنوح لمدراء الشركات كمكافأة عن وظيفتهم .
- الناتج قيد التخصيص للشركات التي لم تكن خلال فترة مدتها (03) ثلاث سنوات محل تخصيص إلى رأسمال المؤسسة.

2-نظام الإخضاع:

- بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات· IBS بخصوص الأشخاص المعنويين غير المقيمين بالجزائر تخضع المداخيل الموزعة إلى اقتطاع من المصدر بنسبة % 15 محرر من الضريبة.
- بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي IRG تخضع لنفس الفئة المذكورة في الفقرة السابقة أعلاه إلى إقتطاع من المصدر بنسبة % 10 من قدره من الضريبة.
- أما سندات الصناديق مجهولة الأسهم فتخضع لمعدل قدره % 50 تقتطع من المصدر.

الفرع الثالث: التحفيز الجبائي لقطاع البنوك والمؤسسات المالية في النظام الجبائي الجزائري[1] :

ويتمثل هذا التحفيز في صيغ عديدة منها:

1- إعفاء فواصل السندات والأوراق المماثلة لها المسعرة في البورصة او التي تم تداولها في سوق منظمة.
2- إعفاء إيرادات أسهم الصندوق الوطني لدعم الإستثمار والتشغيل
3- تحمل الخزينة العمومية للديون المتغيرة من المؤسسات البنكية العامة فئات عديدة مهنا : الفلاحين المؤسسات المحيلة، نسبة الفوائد لقروض تشغيل الشباب، والسكن... إلخ.
4- إعفاء من حقوق التمثيل والطابع عن المبالغ المسددة بإيداع نقدي لدى بنك أو مؤسسة مماثلة .
5- إعفاء بنك الجزائر من الرسم على القيمة المضافة للعمليات المرتبطة بمهامه التي يختص بها.

[1] أ. العياشي عجلان **مرجع سابق.ص 35 ص 36**

6- لرقابة الكتلة النقدية ورفع سيولة البنوك ودفع المتعاملين الاقتصاديين للتعامل بالبنك فإن الرسوم القابلة للإسترجاع إذا لم تكن مسددة بشيك إلا في حدود 100.000 دج.

ونفس الإجراء بالنسبة للإستفادة من تخفيض % 30 من حقوق الرسم على النشاط المهني في قائمة الزبائن .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الأول : الدراسات السابقة

1- دراسة عبد الله حبيب: بعنوان "**التخطيط الضريبي في المصارف العاملة في الأردن**".

و التي تعتبر من الدراسات المتعلقة بالتخطيط الضريبي بشكل أساسي حيث تم وضع تصورا عن التخطيط الضريبي من خلال توضيح أهم عناصره ضمن إطار نظري محدد ولكن تم تطبيقها على قطاع المصارف العاملة في الأردن.

حيث اهتمت هذه الدراسة بمدى استخدام المصارف العاملة في الأردن لعناصر التخطيط الضريبي المتمثلة فيما يلي:

- الاستفادة من المزايا التي تمنحها بنود قانون ضريبة الدخل المتعلقة بالمصارف في الأردن؛
- الاستفادة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل؛
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار وإدارة الموجودات؛
- التخطيط الضريبي من خلال ممارسة سياسات مالية وإدارية ومحاسبية؛
- وجود قسم مختص بالشؤون الضريبية وأثرها على استخدام التخطيط الضريبي في المصارف؛

حيث خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- أن المصارف العاملة في الأردن تستخدم التخطيط الضريبي للاستفادة من أي فرصة يمكن أن يوفرها قانون ضريبة الدخل، فقد بلغ متوسط استخدام التخطيط الضريبي في المجال الاستثماري وإدارة الأصول (68.3%) ومتوسط استخدام التخطيط الضريبي لعملية تقديم كشف التقدير الذاتي (65.6%) ومتوسط استخدام التخطيط الضريبي من خلال الممارسات المالية والمحاسبية المختلفة (71.2%) وبلغ متوسط الاستخدام للتخطيط الضريبي في المصارف العاملة في الأردن (68.78%)؛

2- **دراسة مُحَمَّد عادل عياض" محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات"**

إن إشكالية هذا البحث تدور حول :ما هو أثر النظام الجبائي الجزائري على شركات الأموال وكيف يمكن لهذه

الأخيرة تسيير جبايتها خدمة لأهدافها ودون الوقوع في التهرب أو الغش الجبائي فقد اهتم الباحث في هذه الدراسة على مفهوم التسيير الجبائي بشكل عام، وذلك من خلال النظر إلى مبادئ التسيير الجبائي، وكذا حدوده، ومفهوم الخيارات الجبائية، وأكد الباحث على أهمية إدراج العامل الجبائي ضمن محددات صنع القرار في المؤسسة، ونشير هنا إلى أن الباحث أبرز أثر العامل الجبائي من خلال دراسة نظرية لأثر الجباية على خزينة المؤسسة وبعض السياسات التي اتبعها المؤسسة من أجل التخفيف من الآثار السلبية للجباية على هذه الأخيرة أي خزينة المؤسسة وأثرها على مختلف مصادر التمويل، والتسيير الجبائي لنتائج المؤسسة.

وقد أوضح الباحث أثر النظام الجبائي على شركات الأموال في مختلف المجالات، والخيارات التسييرية المتاحة في التشريع الجزائري مع إعطاء مقارنة مع تلك الخيارات التي يمنحها التشريع الجبائي الفرنسي.

3- دراسة فاضل مرشد حمدان محمود "المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية "

إشكالية هذا البحث تدور حول :علاقة المصارف الإسلامية بالقانون الضريبي ومدى التزامه الضريبي بحكم القانون كباقي المكلفين.محاولا معالجة المسائل ذات الصلة بالإدارة الضريبية ، وفقا للقوانين و الأنظمة المعمول بها في كل من فلسطين والأردن و نبعت أهمية الموضوع باعتبار ان الاقتصاد يحتل مكانة رئيسية في بناء و تنمية المجتمعات و ان المصارف تعتبر عصب لهذا الاقتصاد و أداة مهمة من أدوات التنمية وقد توصل الباحث الى جملة من التوصيات تتمثل في :

- حتى تبقى المصارف الإسلامية بوضع سليم من ناحية مالية ومحاسبية لابد لها من مواكبة التطورات العلمية و إدخالها الى جهازها المالي و المحاسبي
- تفعيل دور جهاز الرقابة الشرعية والمالية في المصرف من اجل بيان مدى التزامه بقواعد و أحكام الشريعة
- العمل على تعديل القوانين و خاصة الضريبية و المصرفية من اجل خلق حالة من التكاملية و النص في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على كيفية مكافحة التهرب الضريبي
- ضرورة ان يكون قانون الضرائب الفلسطيني متطورا بشكل يمكن من تحقيق قفزات نوعية تجعل النظام الضريبي اكثر انسجاما مع الظروف السياسية و الاقتصادية التي تعيشها البلاد

4- دراسة كمال بن طالب 1998 " le management fiscale de l'entreprise "

تناولت المذكرة بالدراسة التسيَر الجبائي للمؤسسة في إطار التشريع التونسي ، أين تم التطرق إلى النسيير الجبائي بمفهوم الواسع (شركات الأموال والأشخاص ومجمعات الشركات .) توصل الباحث في النهاية الى التأكيد عله إمكانية وأهمية التسيَر الجبائي للمؤسسة ، وأشار إلى أن المؤسسات لا تزال بعيدة عن ممارسة هذا النوع من التسيير.

5- ركّان رشيد « Intégration de la Variable fiscale dans la gestion des sociétés

البحث عبارة على مذكرة تخرج من المعهد المغاربي للجباية والجمارك سنة 2008 ،إشكاليته حول: كيفية تأثير المتغير الجبائي على شركات الأموال فيما يتعلق بالخزينة والنتيجة ؟ قام الطالب بتقديم دراسة نظرية تناولت قسمين: القسم الأول فيه فصلين ،الفصل الأول شرح فيه المقاربة العامة للتسيير الجبائي والفصل الثاني قام فيه بتحليل العمليات التي تساعد على وضع وتطبيق التسيير الجبائي وذلك بالنظر للخيار الجبائي الأمثل، والقسم الثاني تناول في فصله الأول تسيير الخزينة والفصل الثاني تسيير النتيجة.

المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

في هذا المطلب سوف نقوم بإجراء مقارنة بين الدراسات التي اطرقنا لها في المطلب الأول مركزين على أهم النقاط المحورية.

1) أوجه التشابه

وتتركز أوجه التشابه في النقاط التالية:

- ✓معظم الدراسات قامت بتطرق إلى مفهوم التسيير الجبائي وحدوده ومبادئه؛
- ✓أغلبية الدراسات اطرقت إلى أهمية إدراج العامل الجبائي في إتخاذ القرار سواء كان هذا يخص خيارا جبائيا أو إختيار طريقة التمويل...إلخ؛
- ✓كل الدراسات كانت تدرس آثار العامل الجبائي على المؤسسة الإقتصادية بشكل أو بأخر؛
- ✓معظم الدراسات تناولت الجانب التشريعي للجباية.

2) الفرع الثاني:أوجه الإختلاف:

وكانت اتمحور حول ما يلي:

- ✓ نلاحظ أن الدراسات التي كان موضوعها الأساس يتمحور حول التسيير الجبائي قامت بتركيز على دراسة أثر هذا الأخير على الجانب المالي في المؤسسة؛
- ✓ الدراسات التي كان موضوعها الأساسي التسيير الجبائي ركزت على الجانب النظري وأهملت الجانب المهني أي التطبيقي؛
- ✓ نلاحظ أن الدراسات التي تناولت المراجعة الجبائية و ركزت دراستها على المخاطر الجبائية من منظور مهني.

خلاصة الفصل الأول

نظرا للأهمية الكبيرة للجباية في حياة المؤسسة من كونها عبئا يؤثر عله الوضع المالي لذا ، فهي تسعى جاهدة لتسيير أمثل لجبايتها للوصول إلى ربط علاقة قانونية وجمع الإدارة الجبائية ، وباعتبار أن التسيير الجبائي يقصد به مدى نجاعة الجبائية للمؤسسة في قراراتها ، فهو يرمي إلى تخفيض الأعباء الضريبية إلى حد ما الأدنى باستعمال الوسائل المشروعة قانونا في إطار حرية التسيير الجبائي للمؤسسة وعرفنا أنه للمؤسسات التزامات جبائية متعددة تجعلها على صلة دائمة بإدارة الضرائب.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد أن تناولنا مختلف الجوانب النظرية الفصل السابق، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط تلك المفاهيم النظرية على دراستنا الميدانية من أجل أن نلتمس أهمية الجانب النظري على أرض الواقع، فقد إعتمدنا في دراستنا التطبيقية على أداتين رئيسيتين هما المقابلة الشخصية، ووثائق المؤسسة بغية منا الوقوف على التسيير الجبائي في البنوك .

ففي هذا الفصل سنحاول تقيم الممارسات الجبائية داخل البنك محل الدراسة بنك CNEP ، حيث ركزت دراستنا على التسيير الجبائي في هذا الأخير، كما قمنا بتحليل بعض الضرائب المدفوعة من سنة 2012 الى سنة 2015 ، ثم قمنا بدراسة مدى نجاعة التسيير الجبائي في المؤسسة بداية من العامل البشري وصولا إلى الاجراءات والتنظيم داخل البنك، وصولا إلى النتائج والتي والتي على أساسها نثبت صحة الفرضيات أو نفيها.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة

للقيام بأي دراسة لابد من تتبع منهج معين وطريقة معينة للوصول إلى النتائج المرجوة، ولذلك سوف نوضح في هذا المبحث الطريقة والأدوات التي اعتمدنا عليها دراستنا.

المطلب الأول : طريقة الدراسة

يتضمن هذا المطلب المنهج المتبع في الدراسة وكيفية اختيار مجتمع وعينة الدراسة.

الفرع الأول : مصادر المعلومات

فقد تم الإعتماد على مصدرين أساسيين للمعلومات في هذه الدراسة وهما كالتالي:

- **المصادر الأولية** :بهدف معالجة الجانب التطبيقي تم إختيار بنك CNEP كنموذج للبنوك بهدف إتمام الجانب التطبيقي إضافة إلى الوثائق المقدمة من طرف البنك.
- **المصادر الثانوية** :وهي على مراجع باللغة العربية والأجنبية المتمثلة في رسائل الدكتوراه والماجستير، المداخلات، المقالات، المجلات، النصوص التشريعية ،التنظيمية والكتب.

الفرع الثاني:مجتمع وعينة الدراسة

نظرا لكون إشكالية دراستنا تتمحور حول كيف يتم التسيير الجبائي داخل في البنوك التجارية ؟، ونظرا للصعوبة التي وجدناها في إسقاط هذا الموضوع على المؤسسات، حيث واجهتنا مشاكل أثناء إختيار البنك نظرا لكون كل المؤسسة الأم في العاصمة، فقد قمنا بإختيار CNEP لإتمام دراستنا نظرا لبعض التسهيلات الموجودة فيه.

I. تقديم بنك CNEP

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بموجب القانون 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964 تحت شكل مؤسسة عمومية. وقد تحول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك بموجب القرار 97-01 الصادر في 06 أفريل 1997، حيث أصبح شركة مساهمة يبلغ رأسمالها 10 مليار دينار جزائري مملوكة كلية من طرف الدولة.

II. الهيكل التنظيمي

الشكل (01-02) الهيكل التنظيمي لبنك CNEP

المطلب الثاني :الأدوات المستخدمة في الدراسة

من خلال المعلومات والمعطيات والظروف المكانية والزمنية المتوفرة لدينا، ومن أجل إجراء الدراسة الميدانية فقد تم الإعتماد على الأداتين التاليتين:

الفرع الأول :المقابلة الشخصية

فمن خلال المقابلة الشخصية مع المسؤولين في البنك يمكننا معرفة الحقائق، والفهم الجيد لموضوع دراستنا، وذلك من خلال الإسئلة المطروحة حول سير الجباية في البنك ومدى الإهتمام بها، وكذا كيفية متابعتها، حيث تتيح لنا هذه الأداة فرصة أكبر لطرح الإسئلة التي ترتبط بالإشكالية المطروحة، من أجل فك الإستفسار حولها ومناقشتها.

وعليه يمكن الإعتماد على أداة المقابلة الشخصية بهدف التوصل إلى الفهم الجيد لإشكالية البحث والحصول على الطرق والأساليب لمعالجة المشكل المطروح.

الفرع الثاني :التقارير السنوية البنك

الأداة الثانية التي إعتمدنا عليها في دراستنا هي التقارير السنوية للبنك التي تحوي جدول حسابات النتائج و الميزانية و جميع المعلومات المحاسبة وهذه الوثائق تمكننا من الحكم على مدى الإنتظام الجبائي في المؤسسة، وهكذا يمكن أن نصل إلى نتائج مهمة ومفيدة.

المبحث الثاني: إدارة و تقييم العمليات الجبائية في بنك CNEP

المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية CNEP

من اجل تعزيز الدراسة الميدانية سنقوم بعرض و تحليل الوضعية المالية في البنك عينة الدراسة و من اجل الوصول إلى كيفيات إدارة العمليات الجبائية في المؤسسات البنكية أردنا أن نلقي الضوء على الوضعية المالية لبنك CNEP، و هذا من خلال دراسة المكونات المالية له خلال الفترة (2012-2015)، من اجل معرفة تطور العناصر التي تشكل الوعاء الضريبي لمختلف الضرائب و الرسوم التي يخضع لها البنك و كذلك مختلف العناصر الأخرى التي تشكل الهيكل المالي للبنك و تتمثل هذه العناصر في رأس المال، الديون، رقم الأعمال، تكاليف الاستغلال و النتيجة الصافية، **و** الجدول الموالي يوضح تطور لأهم الخصائص المالية لبنك السلام الجزائر للفترة من 2012 إلى 2015:

جدول رقم (01-02) الوضعية المالية لبنكCNEP (الوحدة:بآلاف دج)

البيان	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمـــال	1 559 639	2 489 569	2 351 715	1 758 252
النتيجة الصافية	1 119 549	1 266 660	1 331131	301 357
رأس المـــال	10000000	10000000	10000000	10000000
تكاليف الاستغلال	2 030 216	2 711 690	1 660 218	109712 265

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

يلاحظ من الجدول رقم (01-02) أن رقم الأعمال عرف تطورات ايجابية منذ سنة 2012، حيث قدر في سنة 2012 قيمة 1559639 ألاف دج ليسجل نمو قدر بـ 929930 ألف دج مقارنة بسنة 2013 زيادة بنسبة 59 %، وفي سنة 2014 بلغ رقم الأعمال 2351715 ألف دج بفارق انخفاض قدر بـ 137845 ألف دج مقارنة بنسبة 2013 و استمر هذا الانخفاض الى ان بلغ ما قيمته 1758252 ألف دج في سنة 2015.

و الشكل البياني الموالي يوضح تطور رقم الأعمال للفترة من 2012 إلى 2015:

الشكل رقم (02-02) تطور رقم الأعمال لبنك CNEP للفترة من 2012 إلى 2015

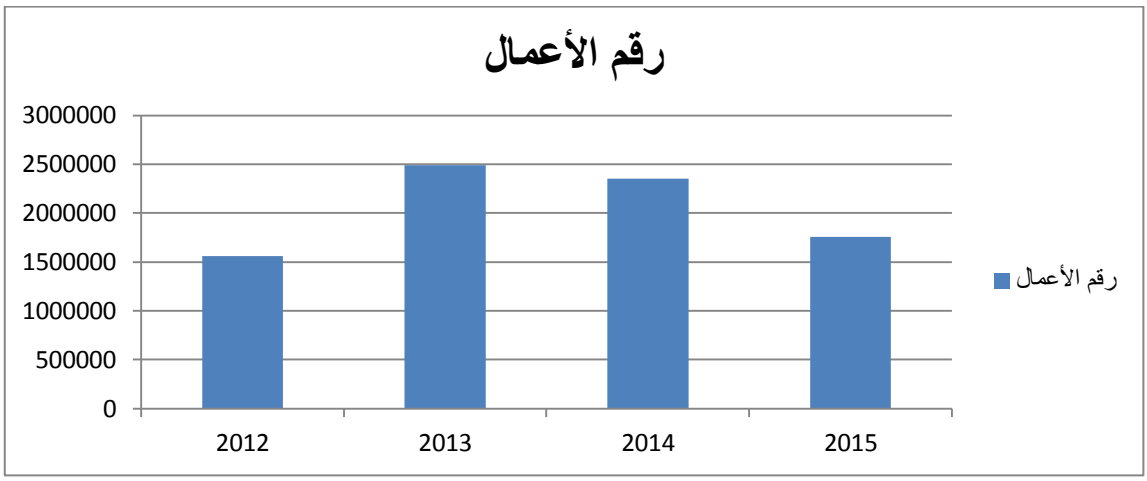

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

أما بالنسبة للنتيجة الصافية فقد سجلت سنة 2013 ماقيمته 1266660 ألف دج أي زيادة نمو قدرت بـ: 952889 ألف دج مقارنة بنهاية سنة 2012 ، و في سنة 2014 هي الأخرى سجلت ارتفاع قدر بـ: 26% مقارنة بنسة 2013، و في سنة 2015 سجلت النتيجة الصافية تراجع كبير و يعود هذا التراجع نتيجة الارتفاع في تكاليف الاستغلال و المصاريف التشغيلية والشكل البياني الموالي يوضح تطور النتيجة الصافية (النتيجة بعد الضريبة) للفترة من 2011 إلى 2015 :

الشكل رقم (02-03) تطور النتيجة الصافية لبنك CNEP خلال الفترة من 2012 إلى 2015

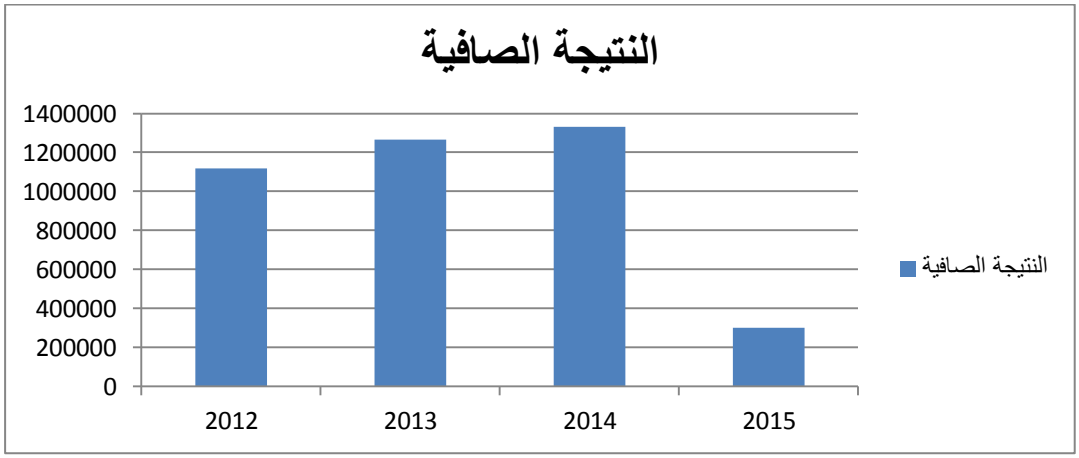

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

بخصوص راس المال لم يشهد اي تغيير منذ سنة 2012

الشكل رقم (04-02) تطور راس مال بنكCNEP خلال الفترة من 2012 إلى 2015

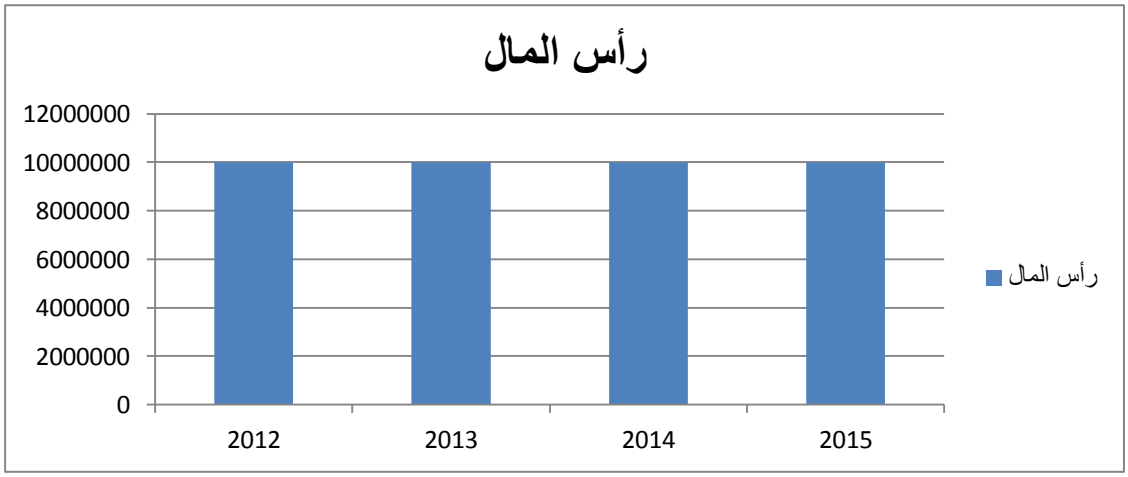

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

بالنسبة لتكاليف الاستغلال فتنقسم الى تكاليف تشغيلية مثل (الفوائد على الودائع طويلة الاجل، فوائد على حسابات التوفير، فوائد على سندات الصندوق، العمولات المفروضة على عمليات التحويل مع بنك الجزائر والفوائد المدفوعة على تمويل القروض العقارية)، و تكاليف اجمالية اخرى تتعلق بـــ: خدمات يستفيد منها البنك و تكاليف المستخدمين وقد عرفت هذه التكاليف بالارتفاع الى غاية سنة 2015 ويعود هذا الارتفاع للأسباب التالية:

- تطوير نشاطات البنك؛
- التوسيع في شبكة الاستغلال؛
- الزيادة في عدد موظفي البنك؛

و الشكل البياني الموالي يوضح تطور تكاليف الاستغلال للفترة من 2012 إلى 2015 :

الشكل رقم (05-02) تطور تكاليف الاستغلال خلال الفترة من 2012 إلى 2015

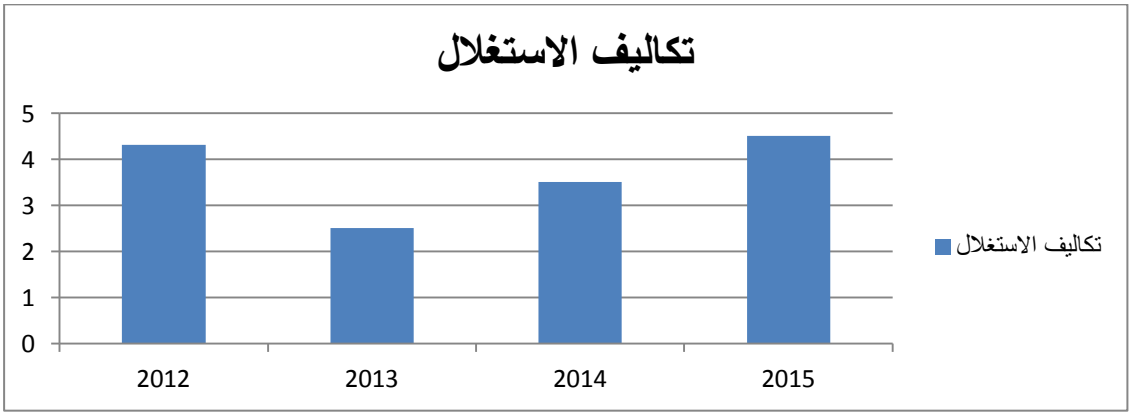

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

المطلب الثاني : كيفية سير العمليات الجبائية

إن تسيير العمليات الجبائية على مستوى بنك **CNEP** كانت في السابق تتم في قسم واحد يسمى بقسم المحاسبة و المالية، و انطلاقا من سنة 2012 و في إطار الفصل في المهام تم إنشاء قسم خاص بالمحاسبة و الجباية على المستوى المديرية العامة ويتبع هذا القسم لمديرية المالية و المحاسبة، يقوم هذا الأخير بعمله بناءا على العمليات و المعطيات المحاسبية و المالية التي تتم يوميا على مستوى كل من قسم المحاسبة و المراقبة في الوكالات وذلك على النحو التالي:

1- تسيير العمليات الجبائية على مستوى الوكالة

إن تسيير العمليات الجبائية على مستوى الوكالة تتم على مستوى قسم خاص و هو قسم المحاسبة، وهذا لضمان حسن العمليات المالية والمحاسبية المختلفة التي تعتبر معطيات لتحديد الوعاء الخاضع لمختلف الضرائب والرسوم، و يتكون هذا القسم من مكتبين:[1]

- **مكتب المحاسبة:** ويعمل به ثلاثة موظفين و هو المحاسب الرئيسي ومساعدين ومهمتهم الرئيسية هي تجميع عمليات التسجيل المحاسبية التي تتم على مستوى كل مصلحة بصفة يومية في وثيقة واحدة وهي اليومية العامة بواسطة برنامج SYBU بالإضافة إلى الأعمال الأخرى التي يقوم بها المحاسب.
- **مكتب التدقيق:** ويعمل به عون واحد وهو المدقق ومهمته تتمثل في تدقيق الحسابات بصفة يومية.

إن الضرائب و الرسوم التي يتم الالتزام بها على مستوى الوكالة تقتصر على الضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات و الأجور فقط IRG/SALAIRE، المتعلقة بموظفي الوكالة بحيث يعمل المكلف بالمحاسبة شهريا بحساب الكتلة الاجرية وخصم قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي و التصريح بها شهريا قبل 20 يوم من كل شهر لتفادي عقوبات التأخير و يتم التصريح بها بواسطة التصريح الشهري G50 الموضحة حسب الشكل الموالي :

الشكل رقم (06-02) التصريح شهري G50 لدفع الضريبة على الدخل الاجمالي للمرتبات لموظفي الوكالة

الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور والإقطاعات الأخرى من المصدر ـ ض.د.إ / ض.ا.ش.م IRG salaires et autres retenues à la source IRG / IBS

Code	Catégories de revenus soumis à une retenue à la source IRG ou IBS		Revenus nets imposables	Taux	Montant à payer (en DA)
E 1 L 20	IRG/ Traitements salaires, pensions et rentes viagères		936.500,00	Barème	148.257,00
E 1 L 30	IRG/ Revenus des créances, dépôts et cautionnements			10%	0,00
E 1 L 40	IRG/ Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux, libératoire			15%	0,00
E 1 L 60	IRG/ Revenus des bons de caisse anonymes			50%	0,00
E 1 L 80	IRG/ Autres retenues à la source			%	0,00
E 1 M 30	IBS/ Revenus des entreprises étrangères non installées en Algérie (prestations de services) (1)			24%	0,00
E 1 M 40	IBS/ Autres retenues à la source			%	0,00
3	(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la source par entreprise.	TOTAL	936.500,00		148.257,00

1- مقابلة مع مدير الوكالة

يكون التصريح الموضح اعلاه مرفق بصك بنكي، وبعد دفع الضريبة على مستوى قباضة الضرائب يمنح قابض الضرائب وصل يثبت عملية الدفع.

اما بخصوص التصريح السنوي للضريبة على الدخل الاجمالي النموذج Gn°29 فيتم التصريح به سنويا على مستوى مديرية كبريات المؤسسات بجميع موظفي البنك على مستوى الوطني.

و بخصوص الرسم على النشاط المهني فكان يتم تسديدها هي كذلك على مستوى وكالات البنك قبل سنة 2012، الا ان السلطات الجبائية قامت بمركزة دفع هذه الضريبة على مستوى مديريات كبريات المؤسسات.

بخصوص الضرائب و الرسوم الاخرى فبعد ان تتم عملية التسجيل المحاسبي وضبط الوضعيات اليومية لنشاط البنك و يتم هذا بواسطة انظمة معلوماتية جد متطور تتمثل في :[1]

1- **Stematch Softwar** : نظام معلوماتي يساعد في إجراء عمليات المقاربة؛

2- **Vmware** : نظام معلوماتي يربط بين الوكالات فيما بينها و بين الوكالات و المديرية العامة؛

3- **Système Global Banking**: نظام متطور و هو اساس كل الانظمة بحيث يتم بواسطته:

- فتح الحسابات؛
- تسيير الحسابات؛
- تسيير الصكوك؛
- تسيير العمليات التشغيلية و هو نظام مرتبط بالنظام المعلوماتي **SYBU** يستخدم بين المصالح و الاقسام بحيث تستخرج كل وثيقة بطريقة آلية و تتنوع الوثائق حسب نوعية العملية فنجد مثلا وثائق الدفع و تتنوع هذه الوثائق هي الأخرى حسب طبيعة العملية، فمنها الوثائق الخاصة بدفع النقود من طرف الزبون لحسابه الخاص، والوثائق الخاصة بتحويل نقود العميل من حسابه الخاص لفائدة عميل آخر، أما التسجيل فيقوم به عدة أشخاص كل واحد حسب المهمة الموكلة إليه، بحيث أن العمليات التي يقوم بها كل عون لا يمكن لأي عون أو شخص آخر الإطلاع عليها و لضمان حسن سير هذا المبدأ، أعطي لكل عون رقم سري خاص به، و هؤلاء الأشخاص يعملون تحت مسؤولية شخص واحد و هو رئيس المصلحة.[2]

أما الإجراءات المتبعة في عملية التسجيل فهي إجراءات تنظيمية مقيدة بتعليمات من طرف المديرية العامة بالعاصمة و من بين هذه المديريات مديرية المحاسبة و المالية، و من بين العمليات يتم التسجيل المحاسبي و المالي

1 -مقابلة مع مسؤول قسم المحاسبة و التدقيق و المندوب الاداري .

2- مقابلة مع مقابلة مع مسؤول قسم المحاسبة و التدقيق

للنشاطات اليومية للوكالة و من ثم تلقائيا تكون العمليات قد سجلت على مستوى المديرية العامة للمحاسبة والمالية و كذا قسم المحاسبة و الجباية، أين تتم العمليات الأخرى لتسيير الضريبة على المستوى المركزي.

بعد القيام بمختلف التسجيلات يأتي دور المدقق، بحيث يتم تدقيق الحسابات يوميا و باستمرار بعد عملية التسجيل المحاسبي وذلك على النحو التالي:

في نهاية كل يوم عمل يقوم كل عون في وكالة البنك باستخراج نسخة عن جميع العمليات التي قام بتسجيلها على مستوى ذلك البرنامج على وثيقة و يضعها على مكتب المدقق مرفقة بالوثائق و الأدلة التي تبرر عملية التسجيل التي قام بها لأنه كما أشرنا سابقا أن عملية التسجيل المحاسبي تتم من طرف كل عون حسب المهمة الموكلة له، و العمليات التي يقوم بها هذا العون لا يمكن لأي عون أو شخص آخر الإطلاع عليها.

كما يقوم المحاسب باستخراج كل الأعمال المحاسبية التي سجلت في ذلك اليوم في الوكالة و يضعها في مكتب المدقق.

بعد اكتمال عملية جمع كل العمليات التي أجريت في ذلك اليوم على مستوى الوكالة يأتي دور المدقق.

- أول عملية يقوم بها المدقق هي مطابقة الوثيقة التي قدمت من طرف العون و التي تبين جميع العمليات المحاسبية التي قام بها، مع الوثائق و الأدلة التي تبرر عمله و مطابقتها أيضا مع الوثيقة التي استخرجها المحاسب، ليتأكد أن الوثيقة المقدمة من طرف العون تتطابق مع ما سجل فعلا على البرنامج، لأنه من خصائص البرنامج أو نظام المعلومات وجود ذاكرة تخزن جميع العمليات اليومية حتى و لو كان هناك خطأ أثناء عملية التسجيل، و بالتالي يضمن بقاء العمليات على حالها، للرجوع إليها عند الضرورة كمطابقة حساب الصندوق بالوثائق التي تثبت عملية دخول أموال أو خروج أموال.

مثال: عند قيام عميل بسحب أموال من حسابه بواسطة الشيك:

1. يقوم المدقق في هذه الحالة بمطابقة رصيد الشيك و التاريخ مع ما تم تسجيله على حساب الصندوق في البرنامج (الوثيقة المقدمة من طرف المحاسب) و ما تم تسجيله من طرف عون المكلف بالتسجيل في قسم الصندوق الرئيسي.
2. يقوم بها المدقق هو عملية تتبع عمليات التسجيل التي تمت على مستوى الحسابات والتأكد من مدى التقيد بمبدأ القيد المزدوج في عملية التسجيل.

3. يقوم بها المدقق هي وضع الوثائق التي دققها و التي كانت صحيحة على مكتب المحاسب الرئيسي من أجل تسجيلها في اليومية العامة للوكالة، و الذي يقوم هذا الأخير بنسخ هذه الوثيقة آليا بعد عملية التسجيل و تقديمها إلى المدقق.

4. يقوم المدقق هو إرفاق اليومية العامة بالوثائق و الأدلة المقدمة من طرف أعوان الوكالة، و ارسالها الى مكتب المحاسبة و المراقبة المتواجد على مستوى المديرية الفرعية في أجل 48 ساعة.

ملاحظة :

إن التطرق للخطوات السابقة يعد أساسي لتحديد التكاليف و إيرادات البنك و كذا كل العمليات الخاضعة للرسم على النشاط المهني (TAP)، الرسم على القيمة المضافة (TVA)، الضريبة على الدخل الإجمالي صنف:

- المرتبات و الأجور؛
- إيرادات الديون و الودائع و الكفالات؛
- الفوائد الناتجة عن المبالغ المقيدة حسابات الادخار في دفاتر أو للأشخاص؛
- الكفالات نقدا؛
- الحسابات الجارية؛
- سندات الصندوق.

و كذلك الضريبة على أرباح الشركات (IBS) و التي تدفع سنويا .

2- تسيير العمليات الجبائية في المديرية المركزية (المديرية العامة)

وهي أعلى مستوى في الهيكل التنظيمي للبنك و تتم هذه العملية على مستوى مديرية المحاسبة و المالية في قسم المحاسبة و الجباية و تتكون هذه المديرية بالإضافة إلى مديرية المالية و المحاسبة تتكون من (مديرية الموارد البشرية، و الإدارة العامة و الوسائل)

و بخصوص العمليات الجبائية نقوم بشرحها كما يلي:[1]

2-1 الرسم على النشاط المهني TAP:

بعد تحديد و جمع كافة الوضعيات المالية للوكالات البنكية شهريا يتم حساب رقم الأعمال المحقق (المنتجات البنكية)، ويقوم الإطار المكلف بالمحاسبة بإفادة المكلف بالجباية على مستوى المديرية بالوضعية الشهرية

1- مقابلة مع مسؤول قسم المحاسبة و التدقيق

لرقم الأعمال و هذا يتم شهريا قبل اليوم 15 من كل شهر لتفادي التأخير في عملية التصريح، وبدوره المكلف بالجباية يقوم بإعداد التصريح الشهري G50 بناء على رقم الأعمال المقبوض فعلا، باعتبار أن الحدث المنشي للرسم على النشاط المهني هو التحصيل بالنسبة للخدمات، يتحدد رقم الأعمال أساسا من :

- الفوائد على العمليات مع المؤسسات المالية؛
- الفوائد على العمليات مع الزبائن ؛
- الفوائد على الإيجار التمويلي؛
- العمولات على العمليات مع المؤسسات المالية؛
- العمولات على العمليات مع الزبائن؛
- العمولات على عمليات الصرف؛
- عمولات أخرى على الاداءات و الخدمات.

و تتحدد نسبة الضريبة بـ: 2% من إجمالي رقم الأعمال.

مثال : اذا بلغ رقم الاعمال المحقق 3 208 220 000 دج تكون قيمة الرسم كالتالي :

3 208 220 000 ×2% = 64 164 401 دج و يكون إعداد التصريح الشهري G50 [1]

يرفق هذا التصريح بأمر الدفع و صك بنكي يحمل مبلغ الضريبة ويكون التصريح قبل اليوم 20 من كل شهر.

2-2 الرسم على القيمة المضافة :

عند القيم بأي عملية خاضعة للرسم على القيمة المضافة على مستوى الوكالة تسجل محاسبيا و يتم بعد ذلك تجميع كل العمليات على مستوى وكالات الوطن في قسم المحاسبة و الجباية على المستوى المركزي و تصفية الرسم على القيمة المضافة هناك بالقاعدة :

(الرسم على القيمة المضافة عن المبيعات ـ الرسم على القيمة المضافة عن المشتريات)، و ينتج عن هذه العملية حالتين:

- رسم مستحق الدفع (**الرسم على القيمة المضافة عن المبيعات > الرسم على القيمة المضافة عن المشتريات**)؛
- رسم يرحل كتسبيق للشهر الموالي (**الرسم على القيمة المضافة عن المشتريات > الرسم على القيمة المضافة عن المبيعات**)؛

[1] أنظر الملحق 1

تتحدد نسبة الرسم بـــ: 19% من رقم الأعمال الخاضع.

مثال : حقق البنك خلال شهر اكتوبر مايلي:

- رقم اعمال بـ: 548 254 256دج؛
- منه رقم اعمال معفى من الرسم على القيمة المضافة على عمليات التمويل الايجار : 2586524دج؛
- رسم على القيمة المضافة المرحل من شهر سبتمبر يقدر بـ: 2954 325 دج؛
- رسم على القيمة المضافة للمشتريات يقدر بـ : 510 657 24 دج.

يكون حساب الرسم على القيمة المضافة كمايلي :

التعيين	المبالغ
رقم الاعمال المحقق **- رقم اعمال معفى من الرسم على القيمة المضافة**	95566 254 548 -256865524
رقم الاعمال الخاضع =	95309389024
قيمة الرسم على القيمة المضافة على المبيعات = 95309389024×19%	18108783915
قيمة الرسم على القيمة المضافة المرحل من شهر سبتمبر	- 3252954
الرسم على القيمة المضافة على المشتريات	- 24657510
الرسم على القيمة المضافة للدفع	= 18080873451

و يكون إعداد التصريح الشهري G50 أنظر ملحق 01 :

2-3 الضريبة على الدخل الإجمالي (الاقتطاع من المصدر) IRG/RA :

ويقصد بها جميع المداخيل المحققة من الديون والودائع والكفالات، والمتمثلة في الفوائد والمبالغ المستحقة من الدخل و تتحدد هذه الأوعية الضريبية إلى الخضوع للضريبة على الدخل بعد كل عملية تجرى على مستوى الوكالة مع الزبائن، والتي هي بدورها تسجل هذه العمليات في حسابات خاصة وتجمع يوميا وشهريا عن طريق برنامج المعلومات المحاسبي ثم يحددها قسم المحاسبة والجباية على مستوى المديرية العامة شهريا في وضعية خاصة وتشمل هذا الأوعية ما يلي :

- الديون الرهنية وكذا الديون الممثلة بالأسهم و السندات العامة وسندات القرض الأخرى القابلة للتداول؛
- الودائع المالية تحت الطلب أو لأجل محدد، مهما كان المودع ومهما كان تخصيص الوديعة؛
- الكفالات نقدا؛
- الحسابات الجارية؛

- سندات الصندوق.

بالنسبة للحدث المنشئ للضريبة بهذا الخصوص تستحق بمجرد دفع الفوائد مهما كانت الطريقة التي تتم بها، أو تسجيلها في الجانب المدين أو الدائن لحساب ما، وفي حالة رسملة الفوائد (تأجيل دفع الفوائد) يؤجل الحدث المنشئ للضريبة إلى تاريخ دفع الفوائد .[1]

يتم الاقتطاع من المصدر بعد كل عملية دفع فوائد و تتحدد نسبة الاقتطاع كما يلي:

✓ **عوائد الديون و الودائع و الكفالات:**

بنسبة 10% غير أن هذه النسبة تحدد بـ 50% بالنسبة لحواصل السندات الغير الاسمية او لحاملها .

✓ **الفوائد الناتجة عن المبالغ المقيدة حسابات الادخار :**

تحدد نسبة الاقتطاع من المصدر فيما يتعلق بهذه الفوائد وفق النسب التالية :

- 1 % بالنسبة لقسط الفوائد الذي يقل عن خمسين ألف دينار (50.000 دج) أو يعادلها؛
- 10% فيما يخص قسط الفوائد الذي يزيد عن خمسين ألف دينار (50.000دج)[2].

مثال 01 : اذا بلغت نسبة الفوائد المحققة من طرف زبائن البنك بالنسبة للاقساط التي تزيد عن 50.000 دج ،قد بلغت 120.000.000 دج فان نسبة الضريبة المقتطعة تقدر بـ:

120.000.000 × 10% = 12.000.000 دج و يصبح هذا الدخل محررا من الضريبة .

- كما يتعين على البنك مسك سجل خاص يقيد فيه، في اعمدة متميزة ما يلي :

1- اسم صاحب كل حساب ذي فائدة خاضعة للضريبة و عند الاقتضاء رقم الحساب او رقم تسجيله؛

2- مبلغ الفوائد الخاضعة للاقتطاع؛

3- تاريخ تسجيلها في الحساب.

تسجل الفوائد الدائنة و المدينة في أعمدة متميزة، ويلتزم البنك بدفع الاقتطاع المطابق لهذه الفوائد.

و يكون إعداد التصريح الشهري G50 [3].

يودع البنك خلال 20 يوم الأولى الموالية لكل ثلاثي لدى قابض الضرائب بمديرية كبريات المؤسسات (DGE)، الذي يتبع له البنك جدولا تفصيليا مصادقا عليه، بالنسبة للثلاثي السابق يبين مجموع المبالغ التي تستحق بموجبها الضريبة، ويدفع مبلغ الضريبة المستحقة على الفور عن طريق الاقتطاع من المصدر بواسطة التصريح الشهري G50 .

1- المواد 55 و 57 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجزائري .

2- المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة الجزائري.

3- أنظر الملحق 1

2-4 الضريبة على أرباح الشركات IBS :

تتم عملية حساب و تصفية الضريبة على أرباح الشركات على مرحلتين :

1-مرحلة دفع التسبيقات على الحساب :

و تتم هذه العملية على المستوى المركزي (المديرية العامة) بحيث في كل من اليوم 20 من كل ثلاثي، يتم التصريح و دفع تسبيقات على الحساب، تحسب كل تسبيقة على أساس 30% من الضريبة على الأرباح المدفوعة عن السنة السابقة بحيث إذا كانت قيمة الضريبة للسنة السابقة تقدر بـ: **348000** ألف دج، فان مبلغ كل تسبيقة للسنة الحالية يقدر بـ: 348000 × 30% = 104400 ألف دج.

اما من اجل حساب الضريبة الفعلية لسنة الحالية يكون كالتالي :

الجدول رقم (02-02) جدول حسابات النتائج البنك لسنة 2015 الوحدة (ألاف دج)

الفوائد و المنتجات المماثلة	1 252 758
- الفوائد المصاريف المماثلة	(125930)
العمولات	584807
- تكاليف العمولات	(2880)
منتجات الانشطة الاخرى	35
تكاليف الانشطة الاخرى	/
منتجات البنكية الصافية	**2214284**
- تكاليف الاستغلال الاجمالية	(915333)
- الاهتلاكات و المؤونات	(201686)
الهامش الاجمالي	**1097265**
- مؤونات خسائر قيم الحقوق	(803866)
المؤونات المسترجعة	183981
نتيجة الاستغلال	**477380**
صافي الارباح و التكاليف عن الاصول الاخرى	/
المنتجات الاستثنائية	/
التكاليف الاستثنائية	/
النتيجة قبل الضريبة	**477380**
- الضريبة على الارباح و الضرائب المماثلة	**176023**
النتيجة الصافية	**301357**

المصدر : التقارير المالية للبنك سنة 2015

تتحدد اجال هذه التسبيقات كالتالي :

التسبيق الاول : من 20 فيفري الى 20 مارس؛

التسبيق الثاني: من 20 ماي الى 20 جوان ؛

التسبيق الثالث: من 20 اكتوبر الى 20 جوان .

ويتم التصريح بالتسبيقات بواسطة التصريح الشهري G50 ويودع البنك خلال 20 يوم الأولى الموالية لكل ثلاثي لدى قابض الضرائب بمديرية كبريات المؤسسات (DGE) ويرفق هذا التصريح بأمر الدفع وصك بنكي مؤشرين من طرف رئيس قسم المحاسبة والجباية و نائب المدير المكلف للمالية والمحاسبة.

2- مرحلة التصفية :

تتم عملية تصفية الضريبة على أرباح الشركات سنويا بعد تحديد النتيجة الفعلية المحققة (النتيجة قبل الضريبة) أي في تاريخ 12/31 من كل سنة، ويلزم البنك بدفع الضريبة والتصريح بنتيجته قبل 30 افريل من كل سنة تلي السنة التي تم فيها تحقيق النشاط، بحيث بعد التوصل الى النتيجة وضرب حاصل النتيجة في معدل الضريبة على الأرباح 26% يجرى الفرق بين مجموع التسبيقات المدفوعة خلال السنة وقيمة الضريبة المحسوبة فعلا في اخر السنة ونكون أمام ثلاثة حالات:

1- قيمة التسبيقات أكثر من قيمة الضريبة المحققة فعلا: وهنا يبقى تسبيق للسنة الموالية (ضريبة مؤجلة أصول)؛

2- قيمة التسبيقات مساوي لقيمة الضريبة المحققة فعلا: رصيد معدوم؛

3- قيمة التسبيقات اقل من قيمة الضريبة المحققة فعلا: وفي هذه الحالة يتم دفع الباقي بشيك بنكي؛

وبعد دفع قيمة الضريبة يتم التصريح بالميزانية السنوية (الميزانية الجبائية) لدى المصالح الجبائية المتمثلة في مديرية كبريات المؤسسات (**DGE**).

يرفق هذا التصريح بتصريحات جبائية أخرى تتمثل في :

1- الميزانية السنوية و ملحقاتها (الأصول، الخصوم، جدول حسابات النتائج، ...)(الملحق رقم 02)؛

2- التصريح السنوي بالضريبة على الدخل للأجور نموذج G n°29؛

3- التصريح السنوي بالضريبة على الدخل الإجمالي النموذج رقم G n°01؛

4- التصريح السنوي بالضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني G n°4 (الملحق رقم 01).

المطلب الثالث : تحليل الوضعية الجبائية في بنك CNEP

من خلال الجدول التالي نوضح جميع الضرائب والرسوم المدفوعة بالإضافة إلى الديون الجبائية في بنك CNEP للفترة (2012-2015) :

جدول رقم (03-02) الوضعية الجبائية لبنك CNEP (الوحدة:ألاف دج)

البيان	2012	2013	2014	2015
الرسم على النشاط المهني و القيمة المضافة	52900	46646	47155	31223
الضريبة على أرباح الشركات	256324	129161	348000	176000
ضرائب ورسوم أخـرى	4062	2089	2279	800
ضريبة الدخل	15181	9948	10125	15638

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

تعليق : نلاحظ من الجدول رقم (03-02) أن الرسم على النشاط المهني و القيمة المضافة سجل انخفاض وارتفاع خلال السنوات الأربع 04 .

و الشكل البياني الموالي يوضح تطور قيمة الرسم على النشاط المهني و القيمة المضافة للفترة من 2011 إلى 2015:

الشكل رقم (02-07) تطور قيمة الرسم على النشاط المهني و القيمة المضافة خلال الفترة من 2012 إلى 2015

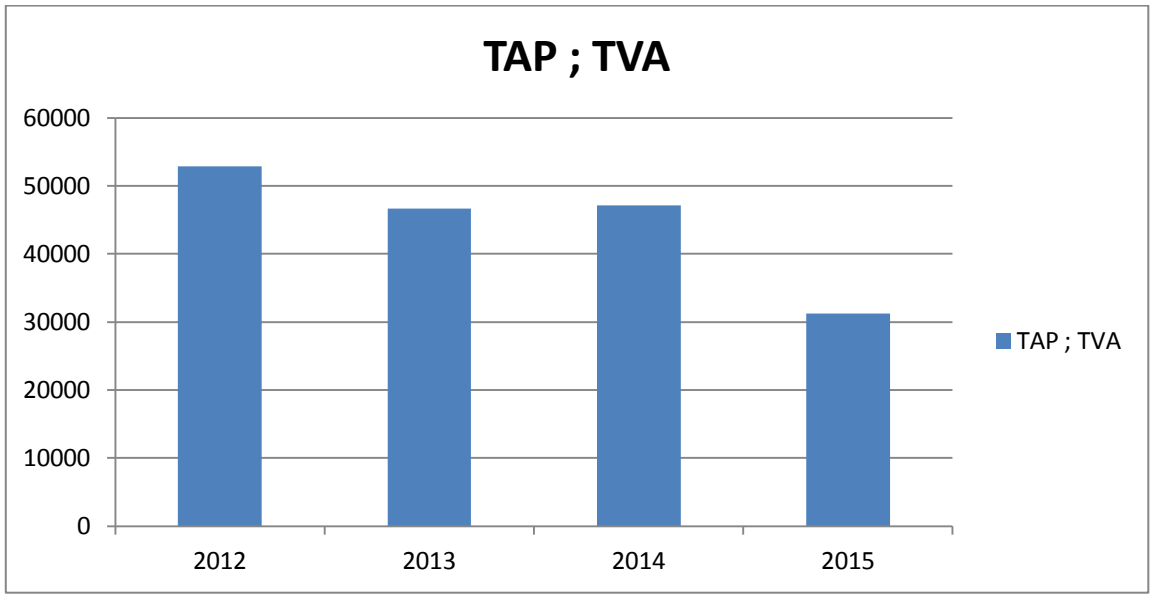

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

بالنسبة للضريبة على ارباح الشركات هي كذلك شهدت انخفاض كبير مابين سنتي 2012 و 2013 حيث و يعود هذا الانخفاض الى الزيادة في مداخيل البنك خلال سنة 2012 و الذي قابله زيادة قليلة في تكاليف الاستغلال .

وفي سنة 2014 سجلت الضريبة على ارباح الشركات ارتفاع بسبب زيادة مداخيل البنك و عدم االنخفاض تكاليف الاستغلال لنفس السنة.

اما في سنة 2015 تراجعت قيمة الضريبة على ارباح الشركات لتسجل سنة 2015 ، 176 مليون دج، والشكل البياني الموالي يوضح تطور قيمة الضريبة على ارباح الشركات للفترة من 2012 إلى 2015 :

الشكل رقم (08-02) تطور قيمة الضريبة على ارباح الشركات خلال الفترة من 2012 إلى 2015

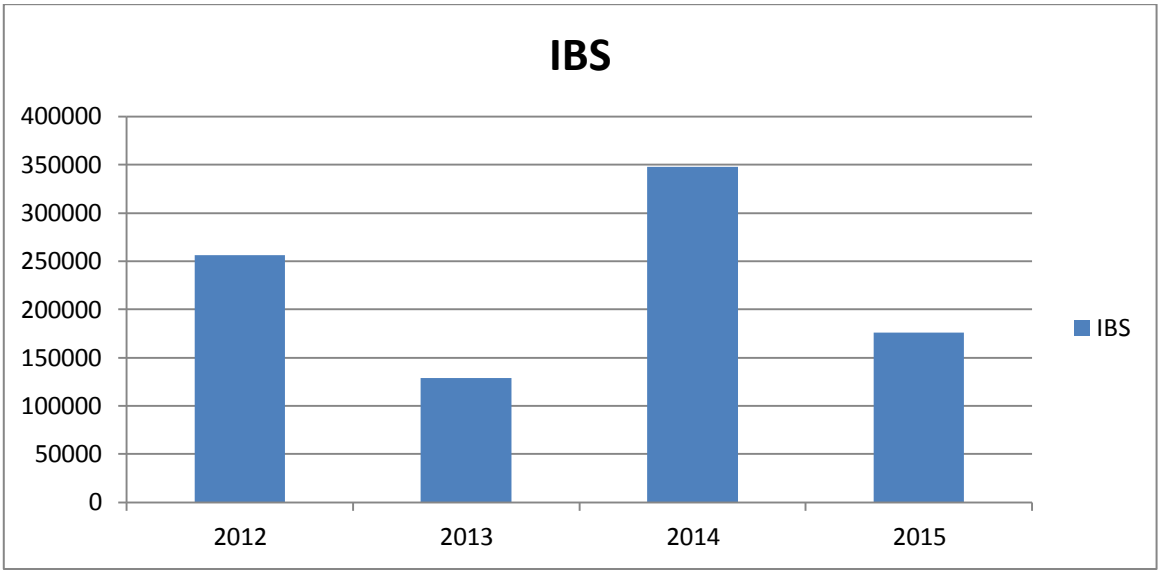

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

بالنسبة للضرائب الاخرى فهي تتعلق بالرسم العقاري ورسم التطهير وسجلت اكبر قيمة لها سنة 2014، قدرت ب2279 مليون دج، و الشكل البياني الموالي يوضح تطور قيمة الضرائب الاخرى للفترة من 2011 إلى 2015 :

الشكل رقم (09-02) تطور قيمة الضرائب الاخرى خلال الفترة من 2012 إلى 2015

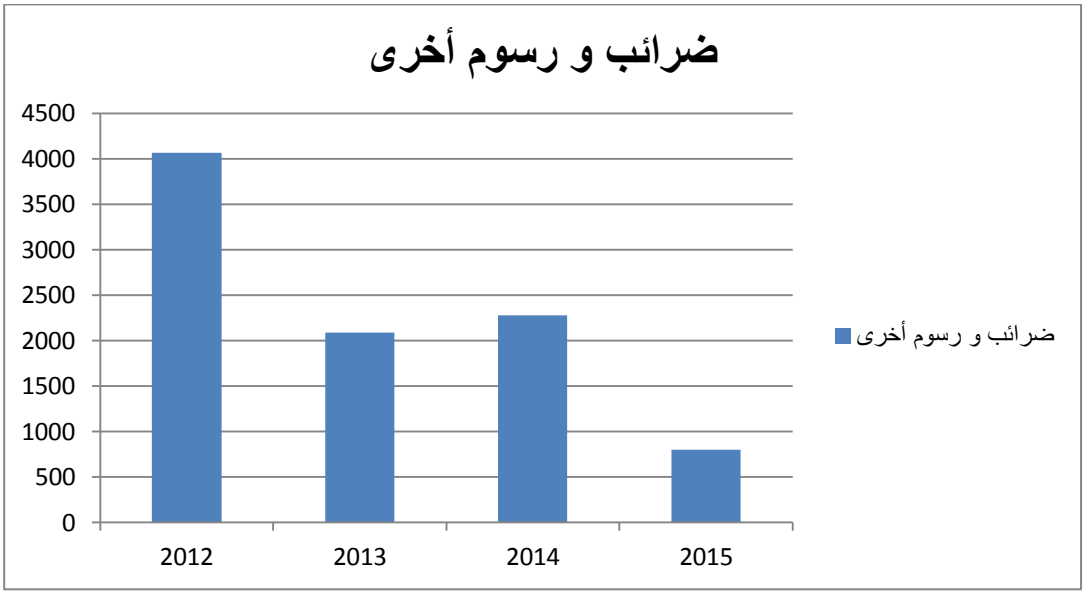

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

المطلب الرابع : تقييم الوضعية الجبائية لبنك CNEP

سنحاول من خلال هذا المطلب تقييم الوضعية الجبائية للبنك من خلال طرح بعض الاسئلة على موظفين القائمين بالاعمال المحاسبية والجبائية، وتحليل و التعليق على اسئلتهم من اجل الوصول الى اجابات الاشكالية الرئيسية للموضوع، وكذلك التاكد من صحة الفرضيات المطروحة.

الفرع الأول :تقييم متعلق بالشخص المكلف بتسيير الجباية (المعارف الجبائية والمؤهلات)

يهدف هذا التقييم الى التعرف على المؤهلات والمعارف التي يملكها المسير في التحكم في العمليات الجبائية بالبنك والتي سيتم التأكد منها عند تقييم الوضعية الجبائية ، إذ بدأنا بتقييم هذه النقطة لأن تسيير العمليات الجبائية هو امر متعلق بشخص المسير أكثر من أي عوامل أخرى، و تم هذا التقييم في شكل أسئلة قمنا بطرحها على مسؤول القسم والأسئلة والأجوبة ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04-02) –التقييم الجبائي المتعلق بكفاءات ومؤهلات الشخص المكلف بتسيير الجباية

الرقم	السؤال	الجواب
01	ما هي الشهادة المتحصل عليها؟، وفي أي إختصاص؟.	شهادة ليسانس كلاسيك ، تخصص محاسبة.
02	هل قمت بدورات تكوينية في المجال الجبائي؟.	نعم ، في الاطار المهني بالمدرسة العليا للبنوك (ESB)
03	هل يتم هناك برنامج عمل محدد من طرفك؟.	نعم يتم إعداد برنامج عمل اسبوعي مقسم الى برامج روتنية واخرى اسبوعية متغيرة.
04	هل انت على اطلاع دائم على القوانين و خاصة قوانين المالية؟.	نعم ..خاصة فيما يتعلق بالجانب المصرفي
05	ما هي الضرائب المفروضة على البنك؟.	–الرسم على النشاط المهني –الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الرواتب و الاجور –الرسم على القيمة المضافة –الضريبة على الارباح – الضرائب على الدخل المفروضة على زبائن البنك

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

التعليق : نلاحظ من خلال الاجوبة أن المسير شخص ذو كفاءة في المجال الجبائي فهو متحصل على شهادة الليسانس في علوم التسيير تخصص محاسبة .

الجدول رقم (05-02) :التقييم الجبائي المتعلق بالمعارف فيما يخص الرقابة الجبائية

الرقم	السؤال	الجواب
01	في رأيك ما هي الأمور التي تؤدي إلى تعرض المؤسسة للرقابة جبائية؟.	–من خلال التصريحات الجبائية وكذلك الميزانية السنوية أي هناك فوارق بينها.
02	ما هي حقوق الإدارة الجبائية عند حدوث رقابة جبائية؟.	–الإطلاع على الوثائق و البيانات المالية والمحاسبية؛ – حق الاطلاع و الرقابة.

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

الجدول رقم (06-02) : التقييم الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخصTVA

الرقم	السؤال	الجواب
01	مما يتكون وعاء الرسم على القيمة المضافة؟.	يتمثل في رقم الاعمال خاضع أي ثمن البضاعة أو الأشغال أو الخدمات و هو مجموع العناصر المكونة لسعر البيع أو الخدمة المؤداة.
02	ما هي العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة؟.	عمليات البيع أو تقديم خدمات أو الإستيراد.
03	ما هو الحدث المنشئ وآجال دفع الرسم على القيمة المضافة؟.	التحصيل وآجال الدفع هي العشرون يوم من الشهر الموالي G50.
04	ما هي حالات إسترجاع الرسم على القيمة المضافة؟.	-في حالة التوقف عن النشاط؛ -تعذر الحسم الكلي للرسم على القيمة المضافة نتيجة رقم الأعمال وعدم إستفادته من نظام الشراء بالإعفاء.
06	متى يتم حسم الرسم على القيمة المضافة؟.	-الخاضع يمتلك رصيد عن عمليات الشراء؛ -الرسم على الشراء أكبر من الرسم المستحق على المبيعات.

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

الجدول رقم (7 0-02) :التقييم الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي صنف رواتب وأجور

الرقم	السؤال	الجواب
01	كيف يتم حساب وعاء IRGصنف روااب وأجور؟.	يساوي الأجر الخاضع =أجرة المنصب+السلة+الصندوق+النقل - 2%إشتراك الضمان الإجتماعي-تعويض المنطقة
02	ما هو السلم المستعمل في حسابها؟.	سلم معتمد من طرف المديرية العامة للضرائب حيث يبدأ إحتساب الضريبة إبتداء من سنة 2008 للأجر الخاضع

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

التعليق :ما يمكن أن نستنتجه من إجابته في هذه النقطة أنه لا يوجد مشاكل على مستوى الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الرواتب والأجور وهذا راجع لأنه قام بدورات تكوين في مجال إعداد الأجرة عن طريق برنامج خاص .

الجدول رقم (02-08)التقييم الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخصIBS

الرقم	السؤال	الجواب
01	من هم الأشخاص الخاضعون للضريبة على أرباح الشركات؟.	-الشركات الأجنبية أو المؤسسات العمومية أو الخاصة التي تشط في التراب الوطني؛ -شركات الاموال .البنوك و المؤسسات المالية.
02	كيف يتم حساب النتيجة الجبائية؟.	هي موضحة في قانو الضراب المباشرة.

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

التعليق العام على الجداول سابقة الذكر الخاصة بالتقييم الجبائي المتعلق بالموظف القائم بالاعمال الجبائية:

نلاحظ من خلال أجوبة الشخص المكلف بتسيير الجباية أنه موظف منضبط في تنظيم عمله، وينجز أعماله في وقتها وهو على اطلاع على قانون المالية.

أما من ناحية الكم المعرفي فقد كانت أجوبته سطحيه، وهذا لغياب التكوين المعمق في المجال الجبائي على مستوى البنك، حيث لاحظنا في بعض الأحيان أن أجويته تكون ناقصة كإجابته عن سؤال الخاص بالضرائب التي يخضع لها البنك حيث أنه لا يعرف أن البنك كجهة وصية في متابعة اجراءات الامتثال الجبائي الارادي، وهكذا فإننا نتوقع وجود مشكلات جبائية في هذه النقطة.

وكذلك عدم إجابته عن السؤال الخاص بحالات إسترجاع الرسم من الإدارة الجبائية، فهذا يمكن أن يؤدي إلى سوء تسيير الجباية، خصوصا إذا كانت البنك يتعامل مع قطاعات معفاة من الرسم على القيمة المضافة، وبالنسبة كذلك للنتيجة الجبائية نتوقع وجود مشكلات على مستواها خاصة وان المكلف بتسيير الضريبة له معارف محدودة وربما غير محينة في مجال الاعباء المقبولة جبائيا.

الفرع الثاني :التقييم الجبائي المتعلق بنظام المعلومات في المجال الجبائي

والهدف من هذا الفرع هو التأكد من السيرورة الجيدة في انتقال المعلومات و البيانات من المستوى القاعدي (الوكالات البنكية)، الى المستوى المركزي أي المديرية العامة ، حيث قمنا بتقييم هذا العامل لأنه يعتبر من المخاطر الداخلية في البنك ولأنه كذلك عامل مساعد للعنصر البشري في التقليل من الأخطاء، حيث قمنا بمقابلة مع المكلف بالجباية و تسيير انظمة المعلومات والأسئلة والأجوبة ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(09-02) :التقييم الجبائي المتعلق بنظام المعلومات في المجال الجبائي

الرقم	السؤال	الجواب
01	ما هو البرنامج المستعمل في المحاسبة والجباية؟.	البرنامج المستعمل SYBU و نقوم من خلاله بتسجيل العمليات اليومية و ارسالها الى المديريات الجهوية و من ثمة المديرية العامة.
02	هل في هذا البرنامج جزء خاص بتسيير التصريحات الجبائية؟.	البرنامج لا يحتوي على جزء خاص بتسيير التصريحات الجبائية.
03	حسب رأيك هل طريقة إستعمال البرنامج بسيطة وسهلة (طريقة إعداد خصائصه..) ؟.	طريقة سهلة بعد المرافقة.
04	هل البرنامج الذي استعمله مزود بطرق لإكتشاف الإخطاء (إعادة تسجيل نفس القيد محاسبي مراين، أخطاء الحساب مثلا بين HT و TVA ؟.	نعم بطبيعة الحال.
05	هل هناك برامج لحماية قاعدة المعطيات؟.	نعم برامج حماية جيدة.

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

التعليق :

نلاحظ من خلال الإجابات أن نظام المعلومات في البنك يلبي الإحتياجات المحاسبية فقط، مهملا الإحتياجات الجبائية، في جانب تسيير الرسم على القيمة المضافة اما بخصوص التصريحات فهي تعد عاديا مثل جميع المؤسسات، وبالتالي ربما تكون هناك أخطاء في حساب وعاء الضريبة إذا لم يقم البنك بتعويض هذا في إجراءاتها الداخلية بإعداد قوائم جبائية مساعدة .

الفرع الثالث :تقييم لإجراءات والتنظيم في المجال الجبائي

والهدف من هذه التاكد من صحة الاجراءات والتنظيم في المجال الجبائي، حيث يعتبر تقييم هذا العامل مهما لأنه يساهم في التقليل من الأخطاء ويساهم كذلك في مراقبتها وإكتشافها، حيث قمنا بمقابلة مع مسؤولي المحاسبة وقسم التدقيق والمراقبة والأسئلة والأجوبة ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (09 -02) :التقييم الجبائي المتعلق بالإجراءات والتنظيم الجبائي

الرقم	السؤال	الجواب
01	هل توجد في البنك مصلحة أو قسم تنظيمي مسؤول عن التسيير الجبائي؟.	توجد مصلحة تسمى مصلحة الالتزامات تابعة لمديرية المحاسبة والمالية.أما على مستوى الوكالة لاتوجد مصلحة مختصة
02	كم عدد الأشخاص اللذين يشغلون هذه المصلحة؟.	لايوجد مصلحة خاصة بالجباية وعدد اللذين يشتغلون مصلحة المحاسبة و التدقيق اربع محاسب و مدقق و مساعديهما.
03	هل يتم تكوين ملف خاص بالتصريح الجبائي وما هي هذه الوثائق؟.	نعم يتم تكوين ملف يحتوي قائمة المداخيل، فواتير الاجار، فواتير الشراء .و كل ما يتعلق بالعمليات اليومية للبنك.
04	حسب رأيك هل كل الضرائب بدفعها يتم حسب الآجال؟.	نعم
05	هل هناك جدوال وقوائم جبائية داخلية مساعدة على إعداد التصريحات الجبائية؟، (مثلا قائمة الرسم على القيمة المضافة المحسومة لشهر ...على المشتريات...إلخ)	نعم توجد برامج معدة ومطبوعة و مذكرات من اجل المساعدة في احترام الاجال القانونية.

06	هل أنتم تتعاملون مع مكاتب خارجية ؟. فإذا كانت الإجابة نعم، هل المكتب يقوم بكل الأعمال الجبائية؟ (الحكم على نوعية الخدمة المقدمة)، أم أنه يقوم بإستشارات جبائية فقط؟	نعم يوجد على المستوى المركزي مكاتب بالاضافة الى محافظ الحسابات الذي يعد التقارير سنويا و يشرف مع مجموعة من المحاسبين والمدقيقين على مراقبة حسابات البنك والوقوف على مدى احترامه للالتزامات .

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على الأسئلة

التعليق :

نلاحظ من خلال الإجابات وجود مصلحة أو خلية خاصة بالجباية على مستوى للمديرية العامة تابعة لقسم المحاسبة و الجباية ، وبالتالي هذا يعكس عدم إهتمام البنك بالجباية على المستوى القاعدي، وهذا ما قد ينجر عنه مشاكل جبائية كبيرة . اما من جانب التصريح فقد لوجظ أن البنك يقوم بتصريح في الآجال أي إنتظام التصريحات الجبائية الشهرية و السنوية.

المبحث الثالث : عرض و تحليل النتائج

سنحاول في هذا المبحث من الدراسة، عرض و تحليل النتائج و من ثم التأكد من صحة الفرضيات.

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

بنك CNEP وكالة ورقلة هي احد فروع البنك الموزعة عبر التراب الوطني، سبب اختيارنا لها لأنها الوحيدة التي لقينا فيها الاستقبال الجيد من قبل مدير الوكالة السيد : الصيد كمال، وقدم لنا ما يملك من معلومات فقمنا بدراسة الموضوع للوقوف على مدى صحة فرضيات دراستنا ..

فبدأنا أولا بأخد صورة مالية عن البنك و الوقوف على الوضعية الجبائية بعد ذلك، قمنا بدراسة العامل البشري في البنك ، بإعتباره العنصر الأساسي لأي عملية تسيير، فبما أن دراستنا تنصب على الجانب الجبائي قمنا بإجراء حوار مع الشخص المكلف بالتسيير الجبائي في هذه الوكالة لتقييم أدائها الجبائي.

فوجدنا أنه شخص و يحمل شهادة في الاختصاص وقام بدورات تكوينية، وبالتالي سيكون الإنتظام الجبائي جيد، وهذا ما أثبتناه ي الجداول السابقة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى(تساهم المؤهلات والمعارف التي يملكها المسير في االانتظام الجبائي) من الناحية الإيجابية.

ثم إنتقلنا لتقييم نظام المعلومات المطبق من طرف البنك للوقوف على صحة الفرضية الثانية (يدعم نظام المعلومات التحكم في العبئ الجبائي)، فقد وجدنا أن نظام المعلومات يلبي الإحتياجات المحاسبية على حساب الإحتياجات الجبائية وهذا ما يأدي إلى ظهور قصور في الأداء من الجانب الجبائي.

ثم قمنا بدراسة الإجراءات والتنظيم، بإختبار الفرضية االثالثة (وجود اجراءات جبائية داخلية تساهم في الانتظام الجبائي) وهنا لمسنا غياب إهتمام البنك في هذه النقطة، لأنها لا تتوفر على مصلحة جبائية أو خلية جبائية أو حتى شخص مكلف فقط بتسيير الجبائي، على مستوى الوكالة بل لاتتوفر حتى على دليل خاص بالإجراءات الجبائية، وهذا ما ينجر عنه مخاطر جبائية كبيرة، خاصة وحجم نشاط الكبير فهنا نجد أن البنك أهمل الجانب القاعدي في تسيير الجباية على مستوى الوكالات، حيث لمسنا تمركز المهام عند رئيس مصلحة المحاسبة والمالية، وهذا ما قد يؤدي لوقوع أخطاء، خاصة للعدد الكبير من زبائن البنك من جهة وكثرة الخدمات المقدمة.

المطلب الثاني : نتائج التحليل وربطها مع الفرضيات

الفرع الأول: نتائج التحليل

من خلال الدراسة التي قمنا بها والمقابلة الشخصية والوثائق التي إطلعنا عليها توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- تباعد فترات التكوين للمكلف بالتسيير الجبائي يأدي لنقص الرصيد المعرفي له في المجال الجبائي؛
- غياب الثقافة الجبائية للمسير لم تمكنه من تعظيم استغلال القانون الضريبي لفائدة البنك، و تنبيهيه للأخطار التي قد يقع فيها والتي قد توفر له القاعدة الصحيحة لاتخاد القرار؛
- عدم وجود نظام معلومات فعال يلبي جميع الاحتياجات؛
- نقص في الاجراءات التنظمية داخل البنك خاصة من الجانب الجبائي وهذا مايؤدي الى عدم الانتظام .

الفرع الثاني: ربط النتائج بالفرضيات

الفرضية الأولى: نظرا للمقابلة التي قمنا بها مع مكلف بالمحاسبة على مستوى الوكالة والاسئلة المطروحة عليه، تأكد صحة الفرضية (تساهم المؤهلات والمعارف التي يملكها المسير في انتظام الالتزامات الجبائية).

الفرضية الثانية: إن حجم نشاط البنك الكبير ولكثرة الخدمات المقدمة، فقد أنشأ البنك نظام معلومات وطني يربط جميع الوكالات مع المديرية الرئيسية مما سهل عليها عملية المراقبة وهدا مايدعم و يؤكد صحة الفرضية الثانية (يدعم نظام المعلومات التحكم في المخاطر الجبائية).

الفرضية االثالثة : رغم غياب النقاط التالية : إنشاء مصلحة خاصة بالجباية على مستوى الوكالة، توظيف شخص مكلف بالجباية فقط، و وضع دليل خاص بالإجراءات الجبائية، الى أن البنك عوض ذلك ببرنامج يربط جميع

وكالات مع المديرية الرئيسبة، وهذا ما يساعدها في فرض الرقابة، وربح الوقت والجهد و يؤكد صحة الفرضية (وجود إجراءات جبائية داخلية على مستوى البنك تساهم في الانتظام الجبائي).

الفرع الثالث الاستنتاجات المتوصلة إليها

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها ومن خلال مقارنة النتائج بالفرضيات تم التوصل إلى الإستنتاجات التالية:

- ✓ يعتبر العامل البشري العنصر الفاعل في عملية التسيير الجبائي لأن العوامل الداخلية الأخرى(نظام المعلومات، الإجراءات التنظيمية، فصل المهام...) ما هي إلا عوامل مساعدة للعامل البشري؛
- ✓ يساهم ضعف الرصيد المعرفي للمسير الجبائي بسبب نقص التكوين في ضياع فرص على البنك في دعم قدراته المالية؛
- ✓ إجراء دورات تكوينية للشخص المكلف بالضريبة يعتبر الركيزة الأساسية للرفع من كفاءة المسير الجبائي، ومن ثم تدنية المخاطر الجبائية إلى حدها الإدنى؛
- ✓ نظام المعلومات الذي يلبي الإحتياجات الجبائية يكون مهم كلما زاد حجم النشاط؛
- ✓ تسهل الاجراءات الجبائية داخل البنك في عملية التنظيم و تقلل من المخاطر التي قد يتعرض اليها البنك.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا الميدانية تبين لنا نظام معلومات الذي يلبي الإحتياجات الجبائية، ويحتوي على ميزة التصريحات الآلية ، و إجراءات التنظيمية داخلية، تبين بشكل دقيق خطوات إعداد التصريح الجبائي، لها أهمية في تدنية المخاطر الجبائية و المساهمة في انتظامها سواء من ناحية الالتزامات والتصريحات وقد تبين لنا أيضا أن العامل البشري هو المسؤول عن المخاطر الجبائية التي يمكن أن اتعرض لها البنك، خصوصا إذا كان يجهل أو لايقوم بدورات في المجال الجبائي.

الخـــاتمـة العـــــامة

الخاتمة

تسعى أي مؤسسة إلى تطوير قدراتها المالية من خلال تعظيم أرباحها، ولا يمكنها تحقيق ذلك إلا من خلال التحكم بتكاليفها المختلفة أي التقليل من التكاليف المختلفة، ومنها لضرائب التي أزداد الاهتمام بها من خلال سعي المؤسسات البحث عن الوسيلة المثلى لتسييرها.

فكانت هذه الأداة المثالية ما أصطلح على تسميته بالتسيير الجبائي، فالهدف الأساسي منها هو التحكم في التكاليف الجبائية أي جعل هذه الأخيرة ي حدها الأدنى، حيث يعتبر التسيير الجبائي أداة إستباقية ، وقائية التي قبل المراجعة الجبائية ، ومن هنا جاءت الإشكالية المعالجة ي بحثنا ألا وهي: "كيف يتم تسيير العمليات الجبائية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية ؟ "

إن التسيير الجبائي لا يمكن أن يتم إستغلاله إلا إذا كانت المؤسسة تعطي أهمية للتسيير الجبائي من خلال تكوين أعوانها في المجال الجبائي من أجل فهم للنصوص الجبائية فهم الصحيح ، و تطبيقها بطريقة سليمة ويجب أن يتحلى موظفيها بمستوى من الإنضباط في العمل والتنظيم يساعد في زيادة الإنتظام الجبائي، وهذا غير كافي فلابد من عوامل مساعدة كتعاون والروح الجماعية بين أفراد المصلحة المكلفة بتسيير الضريبة ، وباقي الفروع.

من هذا المنطق كان الهدف من دراستنا هو التعرف على تقييم التسييرَ وكيفية تسيير المؤسسة المصرفية وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم دراستنا على قسمين أساسين الأول تضمن الإطار النظري للتسيير الجبائي المؤسسة ،أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية.

توصيات : اما بالنسبة للتوصيات تتمثل في ما يلي:

1) ان عملية التسيير الجبائي مفيدة ومهمة في التخفيض من الاعباء الجبائية مما يساعد على تحقيق وفرات مالية للمؤسسة.
2) ترشيد المسيرين في مجال التسيير الجبائي ونزع التصور بان المؤسسات تابعة للدولة لا يهمها تطبيق التسيير الجبائي.
3) الرفع من مستوى الثقافة الجبائية للمسيرين من خلال تكوين و تربصات .
4) ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الاستثمار ومحاولة الاستفادة منها وعدم اهمالها.
5) اعطاء اهمية للوافرات الضريبية عند تحديد اي سياسة او قرار.

آفاق الدراسة:

إن وصولنا إلى هذه النتائج والتوصيات السابقة يجعلنا نقف أمام أسئلة أخرى تتعلق بالتسيير الجبائي داخل المؤسسة والتي لا يمكننا تناولها في هذا البحث ولهذا نطرحها كإشكاليات لمواضيع لاحقة.

- ما مدى تأثير التسيير الجبائي على الوضعية المالية للمؤسسة.

قـــــائمة المراجـــــع

قائمة المراجع:

أولا:باللغة العربية

1) الكتب

- أمزيان عزيز، **المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري**، دار الهدى، الجزائر، 2005
- حميدة بوزيدة، **التقنيات الجبائية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2007
- ؛ محمد حمو، منور أوسرير، **محاضرات في جباية المؤسسات**، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009

2) البحوث الجامعية:

- شاوي إسماعيل، **أثر الجباية على التسيير المالي للمؤسسة** ، مذكرة نهاية التخرج لنيل دراسات عليا في الجباية، المدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر2005
- صابر عباسي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم/الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر2011 /2012
- قحموش سمية، **دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر 2012/2011
- محمد عادل عياض، **محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات**، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة، الجزائر 2003/2002
- وادة علي **أثر التسيير الجبائي قي تدنية المخاطر الجبائية** ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية جمعة ورقلة 2016/2015

3) **المقالات:**

- العياشي عجلان **ترشيد الرقابة الجبائية على اقطاع البنوك و المؤسسات المالية** ملتقى دولي ،جامعة سطيف ، 21/20 أكتوبر 2009
- زواق الحواس , مداخلة بعنوان : **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد القرار** , الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة , جامعة مسيلة , ماي2005
- صابر عباسي , محمد فوزي شعوبي , **اثر التسيير الجبائي على الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية** ,مجلة الباحث عدد/2013
- محمد زرقون ،نور الدين بعيليش ، مداخلة بعنوان :**التسير ومراجعة الجبائية للمؤسسات**،2014/2013

4) القوانين والمراسيم:

- **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، 2016

- **قانون التسجيل**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية 2016
- **قانون الرسم على رقم الأعمال**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية 2016
- **قانون المالية التكميلي**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 2016
- **قانون الاجرءات الجبائية** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 2016

5) المواقع الإلكترونية:

- موقع المديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz
- موقع الجريدة الرسمية /www.joradp.dz 2012/24
- موقع البنك www.cnepbanque.dz

6) المقابلة الشخصية:

- الصيد جمال مدير وكالة CNEP يومي 2017/04/09 و 2017/04/10
- بن زاهي كمال محافظ حسابات و متقاعد من البنك الوطني الجزائري يوم 2017/04/12

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

Les livres:

- FRANCOISE FERRE, FABRICE ZARKA, **Gestion juridique, fiscale et sociale**, EYROLLES, Paris, 2015-2016 ; - ELISABETH BERTIN, CHRISTOPHE GODOWSKI, KHELASSI, **Précis d'audit fiscale de l'entreprise**, BERTI Edition, Alger, 2013 ;
- JAQUES DUHEM, MICHEL JAMMES, **audit et gestion fiscale de l'entreprise**, édition EFE, Paris, 1996 ;
- CHRISTINE COLLETE ,**Gestion fiscale des entreprise**, Ellips, Paris,1998 ;
- VERONIQUE ROY, HERVE JAHIER, PASCALE LEPINE, **Gestion juridique, fiscale et sociale** , édition Francis Lefebvre, Paris, 2013
- EMMANUEL DISLE, JAQUES SARAF, **Gestion fiscale**, DUNOD, Paris, 2014.

قائمة المحتويات

الإهداء	II
الشكر	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول والأشكال	VI
المقدمة	ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية	
المبحث الأول: مضمون التسيير الجبائي	03
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	12
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول : طريقة والأدوات المستخدمة	20
المبحث الثاني : ادارة و تقييم العمليات الجبائية للبنك	21
المبحث الثالث : عرض و تحليل النتائج	42
الخاتمة	47
المراجع	49
الملاحق	52
الفهرس	**58**

قائمة الملاحق

الفهرس

البيـــــان	رقم الصفحة
الاهداء	IV
شكر و عرفان	V
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الملاحق و الرموز و الاختصارات	IX
المقدمة	أ
الفــصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية	01
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: مضمون التسيير الجبائي	03
المطلب الأول : مدخل للتسيير الجبائي	03
الفرع الأول: مفهوم التسيير الجبائي	03
الفرع الثاني: أسس التسيير الجبائي	05
الفرع الثالث: مميزات التسيير الجبائي	06
الفرع الرابع: أهداف التسيير الجبائي	07
الفرع الخامس: مبادئ و حدود التسيير الجبائي	09
المطلب الثاني: العمليات الجبائية في القطاع البنكي	11
الفرع الأول : الضرائب التي يصرح بها البنك	11
الفرع الثاني : جباية رؤوس الأموال المنقولة في النظام الجبائي الجزائري	12
الفرع الثالث: التحفيز الجبائي لقطاع البنوك و المؤسسات المصرفية في النظام الجبائي الجزائري	14
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	15
المطلب الأول: الدراسات السابقة للدراسة الحالية	15
المطلب الثاني: أوجه الشبه و الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة	16
خلاصة الفصل	17

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	18
مقدمة الفصل	19
المبحث الأول: الطريقة و الادوات المستخدمة	20
المطلب الأول : طريقة الدراسة	20
الفرع الأول: مصادر المعلومات	20
الفرع الثاني : عينة و مجتمع لدراسة	20
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	21
الفرع الاول : المقابلة الشخصية	21
الفرع الثاني : التقارير السنوية للبنك	21
المبحث الثاني: ادارة و تقييم العمليات الجبائية لبنك CNEP	22
المطلب الاول : تحليل الوضعية المالية	22
المطلب الثاني : كيفية سير العمليات الجبائية	25
المطلب الثالث :تحليل الوضعية الجبائية في بنك	34
المطلب الرابع: تقييم الوضعية الجبائية	37
الفرع الاول : تقييم متعلق بالشخص المكلف بتسيير الجبائي	37
الفرع الثاني: التقييم الجبائي المتعلق بنظام المعلومات في المجال الجبائي	40
الفرع الثالث: تقييم الاجرءات و التنظيم في المجال الجبائي	42
المبحث الثالث: عرض وتحليل انتائج	43
المطلب الاول: عرض نتائج الدراسة	43
المطلب الثاني: نتائج التحليل و ربطها مع الفرضيات	44
الفرع الأول: نتائج التحليل	44
الفرع الثاني: ربط النتائج بالفرضيات	44
الفرع الثالث: الاستنتاجات	45
خلاصة الفصل	*46*
الخاتمة	48
قائمة المراجع	50
قائمة الملاحق	*53*
الفهرس	*59*